المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

محاضرات في علم النحو

مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك آداب نظامLMD

إعداد: سليم عواريب

الموسم الجامعي:2022/2021م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف

معهد الآداب واللغات — قسم اللغة والأدب

بطاقة المادة السنة الأولى الجذع المشترك

السداسي الثاني: 2020-2021

بطاقة مادة : علم النحو

المجموعة الأولى: (ف1/ف2/ف3/ف4/ف5/ف6) لمجموعة الثانية:

(ف7/ف8/ف9/ف10/ف11/ف12)

الميدان: لغة وأدب عربي/ جذع مشترك/ **وحدة التعليم:** ..... **نوع المادة:** محاضرة / تطبيق.

الأستاذ المكلف بتدريس المادة: ..... **الرتبة:** ..... **الصفة:** دائم / متعاقد.

رقم الهاتف:.....**العنوان الإكتروني:** .....

البرنامج المفصل للمادة

1	النحو العربي / النشأة والتقعيد
2	التصنيف في النحو العربي المؤلفات الأولى
3	الإعراب والبناء – دروس تعليمية
4	الجملة الفعلية وأنماطها
5	الفعل اللازم ـ الفعل المتعدّي
6	الفاعل
7	متممات الجملة الفعلية:المفعولات المفعول به:
8	المفعول المطلق
9	المفعول لأجله (من أجله) (له)
10	المفعول فيه (الظرف) (ظرف الزمان وظرف المكان)
11	المفعول معه
12	الحال
13	التمييز
14	الاستثناء

نوع التقييم: تقييم مستمر + امتحان نظري في نهاية السداسي

طريقة التقييم المستمر: (موحدة والزامية) / تقييم كتابي 20/12. + تقييم شفوي أو بحث فصلي 20/04. + الحضور 20/02. المشاركة 20/02.

إمضاء الأستاذ: **إدارة القسم:**

مقدمة:

الحمد لله المتصرّف قبل علّة التصريف، المتعرّف بغير آلة التعريف، الذي ألّف الأشياء أحسن تأليف، وكلّف الإنسان أمانة التكليف، وشرّف العلم وأهله أكمل تشريف، والصلاة ،والسلام على رسوله، نبيّنا الأمين محمد بن عبد الله، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين أمّا بعد.

فهذه محاضرات في علم النحو وهو أحد علوم الآلة وأجلها يبحث – من منظور أغلب النحاة والعلماء– في أواخر الكلم العربية التركيبية، من حيث الإعراب والبناء، وإنْ كان يبحث في غير الإعراب والبناء، كتقسيم الكلمة، وتقسيم الاسم وكونه معرفة أو نكرة، عمدة أو فضلة، وغيرها من التقسيمات والتفريعات وإنّما قيّد بالإعراب والبناء، لأنّهما معظم ما يُهْتَمُّ به في هذه الصناعة.

ولقد جاءت هذه المحاضرات على وفق ما قرّر في مفردات هاته المادة، قدمت لطلبة السنة الأولى ليسانس منذ سنين خلت، راعيت فيها سهولة الأسلوب، وإيضاح العبارة على قدر الإمكان والاستطاعة، مع مراعاة إيراد الأمثلة والنماذج الموضّحة ليكون سهل المنال مادةً ومنهجاً على الطلبة والمبتدئين ،من لم يتيسّر لهم الاطّلاع على هذا العلم.

وقد جهدت في جمع هذه المادة وترتيبها وتركيبها، بما يتناسب مع انسجام وتناسق موضوعاته ومباحثه، حتّى يكتمل بناؤه ،لذا فقد جاء هيكله العام في مقدمة وأربع عشرة محاضرة وخاتمة.

المحاضرة الأولى:النحو العربي النشأة والتقعيد

1-نشأة علم النحو:

ظهرت العربية لغة مكتملة مبنى ومعنى نقية سليمة، وترعرعت في شبه الجزيرة العربية مذ وصل إلينا أول نص عربي يعود إلى العصر الجاهلي،وعُرِف متكلموها من العرب آنذاك بالفصاحة والبيان والإيجاز والبلاغة،على الرغم من شظف العيش وقساوة الحياة، على أنّه كانت لهم أسواق للغناء وقرض الشعر ومنتديات للأدب ، إلى جانب ما تعنى به من متطلبات الحياة ومقتضيات المعيشة[1]، كسوق عكاظ بين النخلة والطائف، ومجنّة بمر الظهران، وذي المجاز خلف عرفة[2]،فكان لهم-والحال هذه- أن اختاروا من لغات العرب المختلفة، واصطفوا ما استحسنوه من اللغات حتى استقروا على لغة متفق على التعبير بها [3]، وبقيت كذلك إلى أن بزغ نور الإسلام وتنزل القرآن الكريم، ودخل الناس في هذا الدين أفواجاً، وشهدت الجزيرة العربية فتوحات واسعة، وتتابعت إلى عهد الخلفاء الراشدين، وقد عزم الأعاجم الذين اختلطوا بالعرب وتصاهروا معهم تحت راية الإسلام على تعلم العربية والقرآن، واضطروا إلى الاندماج والامتزاج، الأمر الذي أدى إلى «تسرّب الضعف إلى نحيزة العربي وسليقته»[4]، وفشا اللحن و تجذّر في لغتهم وانتشر بين ظهرانيهم.

من هنا عُدّ اللحن الدافع الأول للمبادرة في تدوين اللغة، والتفكير بجد في وضع قواعد تضبط الألسن، وتحفظ اللغة وتحد من انتشار اللحن والخطأ.

1-1-ظهور اللحن:

---

[1] -ينظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة،محمد الطنطاوي،دار المعارف،ط2، ص13 ومن تاريخ النحو،سعيد الأفغاني،دار الفكر، ص7

[2] -ينظر نفسه،ص13

[3] ينظر من تاريخ النحو،ص7

[4] -نشأة النحو،ص15

اللحن في اللغة الخطأ، والتلحين التخطئة،واللحن بفتح الحاء الفطنة وبسكونها الخطأ...ولحن له لحناً قال له قولاً يفهمه عنه،واللحن اللغة كذلك[1] .

واللحن في الاصطلاح هو «مغايرة الشيء للقاعدة التي ينبغي ان يكون عليها»[2].

ولقد بدأ اللحن يتجلى في كلام العرب منذ عهد النبي عليه الصلاة والسلام فقد روي أن رجلاً لحن بحضرته فقال "أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل"،ورووا أنّ أحد ولاة عمر رضي الله عنه كتب إليه كتاباً لحن فيه، فكتب إليه عمر :أن قنع كاتبك سوطاً[3] ،وقال ياقوت: ومر عمر بن الخطاب رضي الله عنه على قوم يسيئون الرمي فقرعهم فقالوا "إنا قوم متعلمين" فأعرض مغضباً وقال :"والله لخطؤكم في لسانكم أشد علي من خطئكم في رميكم"[4]، ويذكر ابن جني أيضا حديث علي رضي الله عنه مع الأعرابي الذي أقراه المقرئ﴿ أنّ الله بريء من المشركين ورسوله﴾[التوبة/03] حتى قال الأعرابي برئت من رسول الله فأنكر ذلك عليّ عليه السلام، ورسم لأبي الأسود من عمل النحو ما رسمه»[5]،وقال ابن قتيبة: سمع أعرابي مؤذنا يقول أشهد أنّ محمداً رسول الله بنصب رسول، فقال ويحك يفعل ماذا؟»[6].ومن شناعة اللحن كان أبو بكر الصديق يقول: لأن أقرأ فأسقط أحب إلي من أقرأ فألحن»[7].

على أنّ الرواية المشهورة في اللحن هي قصة بنت أبي الأسود حينما دخل عليها أبوها في يوم حار بالبصرة، فقالت له "**يا أبت ما أشد الحر**" بالرفع في

---

[1] –لسان العرب مادة (لحن) دار صادر،بيروت

[2] –نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة،طلال علامة،دار الفكر اللبناني بيروت،ط1، 1992م،ص64

[3] –ينظر الخصائص ابن جني، تح عبد الحميد هنداوي ،دار الكتب العربية بيروت،ط1424،2هـ/2003م ج1،ص396

[4] –ينظر نشأة النحو،ص16

[5] –الخصائص ،ج1،ص396

[6] –نشأة النحو،ص17

[7] –من تاريخ النحو،ص8، 9

أشد، فظن أبو الأسود أنها تسأله وتستفهم منه أي زمان الحر أشد؟ فقال لها شهرا ناجر فقالت يا أبت إنّما أخبرتك ولم أسألك"[1].

ويروى أيضاً أنّ رجلا دخل على زياد فقال له: "**إنّ أبينا هلك وإنّ أخينا غصبنا على ميراثنا من أبانا**"، فقال زياد:" ماضيعت من نفسك أكثر مما ضاع من مالك"[2]،ويروي الجاحظ أنّ أول لحن سمع بالبادية :هذه عصاتي(بدل عصاي) وأول لحن سمع بالعراق:حيِّ على الفلاح (بكسر الياء بدل فتحها)[3]،ويروي أيضاً فيقول: قدّم رجلٌ من النحويين رجلاً إلى السلطان في دَين له عليه، فقال: "أصلح الله الأمير لي عليه درهمان"، فقال خصمه لا والله أيها الأمير إنْ هي إلاّ ثلاثة دراهم، ولكن لظهور الإعراب ترك من حقه درهماً»[4] ،وروى أبو الحسن أن الحجاج كان يقرأ:"إنا من المجرمون منتقمون"،وقد زعم رؤبة بن العجاج وأبو عمرو بن العلاء أنهما لم يريا قرويين أفصح من الحسن والحجاج»[5] .

لهذا كله عزم أولوا العلم آنئذ أن يضعوا قيودا ليصدوا هذا السيل الجارف الذي كاد أن يجرف اللغة العربية، ويتسلط على كلام الله –وما كان أن يقع– وعلى الحديث الشريف، لولا دهاء الخلفاء وعلماء العربية الذين اضطلعوا بوضع قواعد النحو، فكان السبب المباشر لظهوره هو اللحن، ولله دُرُّ ابن خلدون الذي لخص لنا سبب ظهور النحو فقال: « فلما جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدول وخالطوا العجم تغيرت تلك الملكة بما ألقي إليها السمع من المخالفات التي للمستعربين من العجم والسمع ابو الملكات اللسانية، ففسدت بما القي إليها مما يغايرها لجنوحها إليه باعتياد السمع وخشي أهل الحلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسا، ويطول العهد فينغلق القرآن والحديث

---

[1] –ينظر من تاريخ النحو، ص10

[2] –ينظر نفسه، ص11

[3] –ينظر البيان والتبيين الجاحظ،تح مصطفى أبو المعاطي،دار الغد الجديد،القاهرة،ط1، 1439هـ/2019م 1439هـ/2019م ج2،ص124

[4] –المصدر نفسه،ج2،ص123

[5] –نفسه،ج2،ص124

على المفهوم فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه منها بالأشباه مثل أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمبتدأ مرفوع، ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات فاصطلحوا على تسميته إعراباً وتسمية الموجب لذلك التغير عاملاً وأمثال ذلك وصارت كلها اصطلاحات خاصة بهم فقيدوها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم مخصوصة واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو »[1]

2-وضع النحو وواضعه:

لقد كان وضع النحو بالعراق في صدر الإسلام لوقوعه على حدود البادية ملتقى العرب، وهو البلد الذي انتشر فيه اللحن، ثم نما وتدرج تطوراً حتى اكتملت أبوابه على أنّ نشأته كانت عربية محضة في البداية، وأنّه لا يوجد في كتاب سيبويه إلّا ما اخترعه هو والذين تقدموه، لكن لما تعلم العرب الفلسفة اليونانية من السريان في بلاد العراق تعلموا أيضا شيئا من النحو»[2].

وأما عن واضعه فتكاد المصنفات تجمع على أنّ واضعه هو أبو الأسود الدؤلي(ت69هـ)، بطلب من عليّ كرّم الله وجهه، حينما ألقى إليه شيئا من أصول هذا النحو، ثم قال له انح هذا النحو فسمي الفن نحواً»[3]،ويشير أبو الطيب اللغوي إلى أنّ زياداً قال له: قد فسدت ألسنة الناس وذلك أنهما سمعا رجلاً يقول سقطت عصاتي، فدافعه أبو الأسود...وكان أول من رسمه، فوضع منه شيئاً جليلاً حتى تعمق النظر بعد ذلك وطولوا الأبواب»[4].وقيل إنّ أبا الأسود قد وضع علم النحو ليتعلم بنو زياد لأنهم كانوا يلحنون في كلامهم، وقد طلب منه زياد ذلك وكان أبو الأسود آنئذٍ اعلم الناس بكلام العرب[5].

---

[1] -مقدمة ابن خلدون،تح عبد الله محمد الدرويش ،دار يعرب ،دمشق ط 1 ،1425هـ/2004م،ج2،ص368، 369

[2] -نشأة النحو ،ص22

[3] -من تاريخ النحو ،ص27

[4] -مراتب النحويين ،ابو الطيب اللغوي،تح محمد أبو الفضل إبارهيم،المكتبة العصرية،بيروت،1430هـ/2009م،ص21

[5] -ينظر مراتب النحويين،ص21، 22

ومما يحتج به في نسبة وضع النحو إلى أبي الأسود ما رواه الطنطاوي عن ابن النديم أنّ رجلاً بمدينة الحديثة اسمه محمد بن الحسين كان جمّاعة للكتب، وقد آلت إليه خزانة صديق له كان مشتهراً بجمع الخطوط القديمة، قال ابن إسحاق:فرأيتها وقلبتها فرأيت عجباً إلاّ أنّ الزمان قد أخلقها وعمل فيها عملا أدرسها...ورأيت ما يدل على أنّ النحو عن أبي الأسود ماهذه حكايته، وهي أربع ورقات وأحسبها من ورق الصين ترجمتها:هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود رحمة الله عليه بخط يحيى بن يعمر وتحت هذا الخط بخط عتيق هذا خط علان النحوي وتحته هذا خط النضر بن شميل »[1] .

على أنّ الفضل يعود أيضا لأبي الأسود في ابتكاره لشكل المصحف الشريف حفظا له وللغته الشريفة[2].

يتضح مما سبق بيانه أنّ أبا الأسود الدؤلي هو من وضع لبناته الأولى، ثم تطور شيئا فشيئا، ونضج في زمن قصير، وكان الباعث على ذلك حاجة العرب لعلم ينقذ العربية من براثن اللحن، حتى تم وضعه في العصر الأموي ،وما إنْ حلّ العصر العباسي حتى كان النحو يدرس دراسة واسعة في البصرة والكوفة، على أنّه كان في البصرة قبل الكوفة، ولم تشتغل به الكوفة إلاّ بعد قرن من الزمن لأنّها كانت تُعنى برواية الأشعار والأخبار[3]،على أنّ هناك قسما من النحاة أخذ عن أبي الأسود مباشرة وكانت لهم اليد الطولى في تقعيد هذا العلم، فقد أخذ عنه يحيى بن يعمر وعنبسة الفيل وميمون القرن ونصر بن عاصم وعطاء بن أبي الأسود وأبو نوفل بن أبي عقرب، ثم أخذ عنهم علماء البصرة بعد ذلك طبقة بعد طبقة[4].

وعليه يمكن إجمال أهم تلك الطبقات كي تتجلى بوضوح بداية التقعيد النحوي على أصولها،فقد سبق الحديث عن تلاميذ أبي الأسود، و أما الطبقة التي تليها

---

[1] –نشأة النحو،ص28، 29 وينظر الفهرست، ابن النديم،رضا تجدد،ج1،ص46

[2] ––ينظر نشأة النحو،ص31

[3] –ينظر نشأة النحو ،ص36

[4] –ينظر من تاريخ النحو،ص31، 32

فقد كانت أوفر حظا، إذ يعود لها الفضل في توسع مباحث هذا العلم وإضافة كثير من القواعد ووضع الأصول، واستفحل الجدل النحوي في القضايا والمسائل النحوية وتمكن أصحاب هذه الطبقة من التصنيف فيه، كالذي اضطلع به عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت117هـ)، يقول فيه أبو الطيب اللغوي: «عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم ففرع النحو وقاسه وتكلم في الهمز حتى عمل فيه كتاب مما أملاه وكان رئيس الناس وواحدهم »[1]،ومنهم كذلك أبو عمرو بن العلاء وهو أعلم الناس «بالعربية والشعر ومذاهب العرب»[2]،أخذ النحو عن نصر بن عاصم، عرِف بالقراءات، ونبغ في لهجات القبائل، ومما يروى في هذا السياق أن عيسى بن عمر زاره يوما، فقال له كيف تجوز (ليس الطيب إلا المسكُ)بالرفع، فقال أبو عمرو« نمت يا أبا عمر و أدلج الناس ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، وليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ثم أرسلا اليزيدي وخلفاً الأحمر للتثبت من العرب فكان كما أخبر أبو عمرو، فأخرج عيسى خاتمه من يده وقال ولك الخاتم بهذا والله فقت الناس»[3]،ولم يترك أبو عمرو مصنفا مكتوباً لأنّه أحرقها لما تنسك واستقر للعبادة.

ومن أصحاب هذه الطبقة أيضاً عيسى بن عمر(ت149هـ)أخذ النحو عن أبي عمرو بن العلاء كان أفصح الناس وأشهرهم في استعمال الغريب، من ذلك قوله لما ضربه عمر بن هبيرة بالسياط : « والله إنْ كانت إلاّ أُثَيَّاباً في أُسَيْفاطٍ قبضها عشَّارُوك»[4].

من هنا يتبيّن ما لهذه المرحلة من تفوق وتطور، فقد وفقوا إلى ترسيخ فكرة التعليل وبخاصة عند ابن أبي إسحاق الحضرمي، ولاسيما القياس عنده، ووافقه في ذلك عيسى بن عمر حتى استقر لدى الناس كثير من أصول وفروع هذا العلم[5] .

---

[1] –مراتب النحويين،25

[2] –نفسه،ص28

[3] –نشأة النحو،ص76

[4] –مراتب النحويين،ص33

[5] –ينظر نشأة النحو،ص39

وقبل أن نتطرق إلى بداية التصنيف النحوي لدى نحاة الطبقة التالية (الخليل بن أحمد وسيبويه ومن تلاهما)، حري بنا أن نتعرف على بعض الاصطلاحات التي تخص هذا العلم كالنحو والإعراب والكلام وما يتألف منه، بعد أن تعرفنا على اللحن.

3-مفهوم النحو:

للنحو معان كثيرة في اللغة، منها القصد كقولهم: نحوت نحوك، والصرف مثل قولهم: نحوت بصري إليه؛ أي صرفت، وبمعنى المثل، تقول: مررت برجل نحوك أي مثلك،والجهة والنوع والبعض والتحريف[1].

وأما النحو في الاصطلاح فله تعريفات عدة، على انّه قد اصطلح عليه بمصطلحات أخر قبل استقرار مصطلح النحو، فقد كان يسمى في كتب التراجم والطبقات بالعربية، يقول القفطي في ذكر أول من وضع النحو: «قال أبو الأسود الدؤلي رحمه الله:دخلت على أمير المؤمنين علي عليه السلام فرأيته مطرقاً مفكراً فقلت فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟فقال سمعت ببلدكم لحناً فأردت أن أصنع كتاباً في أصول العربية...»[2]وظل هذا المصطلح هو السائد حتى جاء الخليل، فكان أول عهد الناس بإطلاق المصطلح (النحو) على هذا العلم»[3]حينما قال:

بطل النحو جميعاً كله * غير ما أحدث عيسى بن عمر**

ذاك إكمال وهذا جامع * فهما للناس شمس وقـــــمر**

ثم تداوله الناس من بعده[4]،وعرفه النحاة بعد ذلك،فقد ذكر ابن السراج(ت316هـ)أنّ النحو «إنّما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب وهو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على

---

[1] -ينظر لسان العرب،مادة(نحا)

[2] -إنباه الرواة على أنباه النحاة،القفطي تح محمد أبو الفضل إبراهيم،دار الفكر العربي القاهرة،ط1406،1هـ/1986م،ج1،ص39

[3] -النحو العربي نشأته تطوره مدارسه رجاله،صلاح رواي،دار غريب،القاهرة،2003م،ص48

[4] -ينظر النحو العربي المرجع السابق،ص48

الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة »[1].،ويجبأ علينا ابن جني في القرن الرابع بتعريف آخر للنحو بأنّه «انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها»[2]،ولا شك أن في تعريف ابن جني للنحو نظرة شمولية للعربية،كما نلمس فيه اعتباراً دلالياً وضعياً في تسميته، وهو ما توضحه العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ (النحو)، وهو القصد كما بيّن ابن جني[3] .

4-الإعراب:

الإعراب لغة الإبانة، قال عبد الرحمن الأنباري : «أعربَ الرجلُ عنْ حُجَّتِه إذَا

بيَّنَهَا ومنه قوله صلى الله عليه وسلم:الثّيّبُ تُعربُ عَن نَفْسِهَا أَي تُبيّنُ وتُوضِحُ»[4] .

وفي الاصطلاح «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجا واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه» [5].

---

[1] -الأصول في النحو ابن السراج، تح عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة بيروت لبنان ،ط4، 1420ه/1999م،ج1،ص35

[2] -الخصائص ابن جني ،ج1،ص88

[3] -ينظر المصطلح اللغوي في كتاب الخصائص لابن جني بحث في مرجعيات الوضع والاستعمال،سليم عواريب، نور نشر ،ألمانيا،ط1، 2019م،ص289

[4] -أسرار العربية، الأنباري أبو البركات، تح محمد حسين شمس الدين ،دار الكتب العلمية ،لبنان ،ط2، 2010م ص31

[5] - الخصائص، ، ج1،ص89

ويقول ابن هشام في نصه المشهور: « الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع»[1]،و قال الأنباري: « أمّا الإعراب فحده اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا أو تقديراً»[2].

5-الكلام وما يتألف منه:

5-1-الكلام:

الكلام في اللغة يدل على معانٍ منها:

1-الحدث وهو التكليم كقولهم أعجبني كلامُك زيداً أي تكليمك إياه[3].

2-«ما في النفس مما يعبر عنه باللفظ المفيد وذلك كأن يقوم بنفسك معنى (قام زيد)أو (قعد عمرو) ونحو ذلك فيسمى الذي تخيلته كلاماً»[4].

3-« ما تحصل به الفائدة سواء كان لفظاً أو خطاً أو إشارة أو ما نطق به لسان الحال، والدليل على ذلك في الخط قول العرب القلم أحد اللسانين»[5] .

أما في الاصطلاح فهو «قول مفيد مقصود»[6]،وهو «اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها»[7].

وعرّفه ابن الأنباري بأنّه «ماكان من الحروف دالاً بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه»[8].

وعرّفه الزمخشري بقوله: «والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى»[9].

---

[1] -شرح شذور الذهب،ابن هشام الأنصاري ومعه منتهى الطلب بتحقيق شرح شذور الذهب ورحلة السرورإلى إعراب شواهد الشذور تأليف بركات يوسف هبود راجعه يوسف الشيخ محمد البقاعي،دار الفكر لبنان،ط1، 1414هـ/1994م،ط2، 1419هـ/1998م،ص54

[2] -أسرار العربية،ابن الأنباري،ص32

[3] -شرح شذور الذهب،ص48

[4] -نفسه ،ص48

[5] -نفسه،ص49

[6] -نفسه،ص46

[7] -شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ابن عقيل،المكتبة العصرية،بيروت،1424هـ/2003م،ج1،ص19

[8] -أسرار العربية،ابن الأنباري أبو البركات ،ص23

[9] -المفصل،الزمخشري،ص32

5-2-الكلمة:

يشير النحاة إلى أنّ الكلمة في اللغة تدل على الجمل المفيدة، قال تعالى: ﴿كلا إنها كلمة هو قائلها﴾إشارة إلى قول القائل﴿رب ارجعون لعلي أعمل صالحاً فيما تركت﴾[1][المؤمنون/99].

أما اصطلاحا فهي «قول مفرد»[2]،وعند ابن عقيل «هي اللفظ الموضوع لمعنى لمعنى مفرد»[3]،وقد يقصد بها الكلام، كقولهم في "**لا إله إلاّ الله**" كلمة الإخلاص»[4].

وللكلمة ثلاث لغات:**كَلِمَةُ** وهي الفصحى وهي لغة أهل الحجاز ،و**كِلْمَةٌ** و**كَلْمَةٌ**

وهما لغتا تميم، وجمع الأولى: **كِلْمٌ** والثانية:**كَلْمٌ**[5].

5-3-الكلم:

وهو «اسم جنس واحده كلمة وهي إما اسم وإما فعل وإما حرف...والكلم ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر كقولك إنْ قامَ زيدٌ»[6]، وقد يتفق الكلام والكلم كقولنا :" قدْ قَامَ زَيدٌ" ،فهو كلام لأنّه يفيد معنى يحسن السكوت عليه، وكلم لأنّه تركب من ثلاث كلمات،أما إنْ قلنا: إنْ قام زيد" ،فهو كلم وليس كلاماً،و إنْ قلنا:" زيدٌ قائمٌ" فهو كلام وليس كلماً[7].

5-4-القول:أمّا القول فهو عام يعم الكلام والكلم والكلمة،« فكل كلام أو كلم أو كلمة قول ولا عكس»[8].

---

[1] -ينظر شسرح شذور الذهب،ص24

[2] -نفسه،ص23

[3] -شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج1،ص20

[4] -نفسه،ج1،ص20

[5] -ينظر شرح شذور الذهب،ص23

[6] -شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك،ج1،ص19، 20

[7] -ينظر المصدر نفسه،ص20، 21

[8] -شرح الأشموني على الفية ابن مالك ،الأشموني،تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد،دار الطلائع،القاهرة،2014م،ج1،ص23

المحاضرة الثانية: التصنيف في النّحو العربيّ(المصنفات الأولى)

تقديم:

ليس بخافٍ على ذي لبّ أنّ التأليف العلميّ في الصّناعة النحويّة حظي بعدد كبير من المصنفات والدراسات، واتجهت اتجاهات عدّة، وتميزت بخصائص مختلفة حتى بات من شبه المستحيل أن نحصرها حتّى في قرن واحد، بَلْهَ في قرون عديدة ذلك أنّ النحو العربيّ قد شهد ثورة تأليفية مباشرة بعد بروز كتاب سيبويه، على أنّه قد عَرفَ تأليفات قبله، غير أنّها لم تصلنا، فضاع معظمها وسقطت من يد التاريخ وعلى الرّغم من ذلك فمازال التراث النحوي يزخر بالمصنفات التي لا نكاد نحصيها لكثرتها وتنوعها، إذ تختلف تلك المصنفات تبعاً لاختلاف اتجاهها، على أنّ أغلبها كان لغرض تعليميّ[1]،مما يعني أنّ منها ما كان لغير ذلك، فقد أحصى بعض الدارسين هاته الاتجاهات والخصائص التي انمازت بها جل المصنفات، فمنها ما يقع تحت الاتجاه التعليمي، ومنها ما كان اتجاهها تجميعياً، ومنها ما كان تأصيلياً، بينما اتّجه قسم منها إلى الاتجاه التطبيقيّ[2]،ولا نود ههنا أنْ نبيِّن هاته الاتجاهات بقدر ما نبتغي التعريج على أهم أهم المصنفات النحوية الأولى، والبارزة في هاته الصناعة.

1-الكتاب لسيبويه(ت180هـ):

لا شكّ أنّ الكتاب لسيبويه هو أقدم كتاب وصل إلينا- وليس أقدمها تأليفاً- جمع علوم اللغة العربية، على أنّ الحظ الأوفر كان للنحو والصرف، أجمل فيه سيبويه ما تفرّقَ من أقوال العلماء الذين سبقوه، وبخاصةٍ أستاذه الخليل بن أحمد، فضلا عن آرائه السديدة، وتعليلاته القويمة [3]،«سماه الناس قرآن النحو، وعقد

---

[1] -ينظر النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه،محمد إبراهيم عبادة،مكتبة الآداب القاهرة،ط1، 1430هـ/2009م،ص183

[2] -ينظر خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري،سعود بن غازي أبو تاكي،دار غريب القاهرة،ط1، 1425هـ/2005م،ص21 وما بعدها

[3] -ينظر نشأة النحو،محمد الطنطاوي،ص80، 81

أبوابه بلفظه ولفظ الخليل»[1]، ويقول فيه صاعد بن أحمد الأندلسي: «لا أعرف كتاباً ألّف في علم من العلوم قديمها وحديثها، اشتمل على جميع ذلك العلم، وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب، أحدها المجسطى لبطليموس في علم هيئة الأفلاك، والثاني كتاب أرسطوطاليس في علم المنطق، والثالث كتاب سيبويه البصري النحوي... »[2]،على أنّه «لم يقتصر على قوانين الإعراب فقط، بل ملأ كتابه من أمثال العرب، وشواهد أشعارهم وعباراتهم، فكان فيه جزء صالح من تعليم هذه الملكة، فتجد العاكف عليه والمحصل له، قد حصل على حظ من كلام العرب، واندرج في محفوظه في أماكنه ومفاصل حاجاته، وتنبه به لشأن الملكة فاستوفى تعليمها فكان أبلغ في الإفادة»[3]، وقد جاء هذا المصنف خلواً من عنوان يسمه، كما جاء دون مقدمة أيضاً[4]، بدأه سيبويه بباب تقسيم الكلام، وهي عادة دأب عليها المؤلّفون من بعده، ثمّ عرض لما يعتور أواخر الكلمات من تغيرات إعرابيّة، وبيّن إذّاك علامات الإعراب وعلامات البناء، ثم تطرّق إلى المسند والمسند إليه، ثم انتقل إلى ما يعرض للكلمة في ثنايا التركيب من حذف واستغناء وتعويض[5]،ثم كان للضرائر الشعرية حظ من الدراسة كذلك، و انتقل بعد ذلك إلى التركيب في الجملة الفعلية، ثم الجملة الاسمية وخصّص المباحث الأخيرة للصرف والأصوات[6].

منهج سيبويه في الكتاب:

على الرّغم من تحامل كثير من الباحثين على منهج الكتاب، وأنّه يخلو من أيِّ منهج، وأنّه يتّسم بتداخل الأبواب والمباحث، إلاّ أنّ هناك من تنبّه إلى عكس ذلك تماماً فقد تبيَّن لكاظم البكاء أنّ الكتاب جاء « في تصنيف منهجي دقيق لو

---

[1] –مراتب النحويين ،ص73

[2] –المدارس النحوية، شوقي ضيف،ص60

[3] –مقدمة ابن خلدون،ج2،ص385، 386

[4] –ينظر المخل إلى كتاب سيبويه،محمد عبد المطلب البكاء،دار الشؤون الثقافية العامة بغداد،2001م،ص21

[5] –ينظر النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه،ص184

[6] –ينظر النحو العربي مرجع سابق،ص184 وما بعدها

قدم ثانٍ على أوّل من أبوابه لاختلّ نظامه واضطرب منهجه، فقد بُني آخره على أوّله وتعلّق ثانيه بسببٍ من أوّله، وقد استوفى أبواب النحو كافة، واستوعب أساليب العرب عامة»[1]،على أنّ الذين استصعبوه ووصفوه بالغموض إنّما كانوا في غفلة وتيهٍ عن إدراك منهجه، وجهل ترتيبه لا غير[2]،لذا يجدر بنا بيان هذا التقسيم والمنهج، الذي ارتضاه البكاء ،فقد قسّم الكتاب – وهو تقسيم طبيعي اتبعه سيبويه نفسه– على قسمين، ضمّ القسم الأوّل أبواب النحو وهو أربعة أجزاء؛ مقدمة الكتاب، وضمت أبواب الكلم وأنواع الإسناد، وإسناد الفعل ثم إسناد الاسم و إجراؤه على ما قبله، ثم الإسناد الذي بمنزلة الفعل، ثم أحكام الإسناد مع بدائل الاسم المظهر.

وأما القسم الثاني فضمّ أبواب الصرف والأصوات كما سبق البيان، وجعله في ثلاثة أجزاء: «ما يعرض للفظ عند صوغه على بعض الأبنية»، كـ(النسب والتثنية وجمع التصحيح)،ثم « ما يقع للفظ عند التلفظ به وتأديته»، كـ(الإمالة)،ثم ذكر ما يكون عليه الكلم وأحواله، والزيادة والتضعيف[3].

2-كتاب "الأوسط في النحو" للأخفش الأوسط(215):

ما كان لنا أنْ نُفرد لكتاب الأوسط في النحو للأخفش الأوسط مبحثاً، لولا الحاجة التعليمية التي فرضت علينا إبراز هذا الكتاب المغمور، أضف إلى هذا حتمية ذكر هذا المؤلَف بوصفه من المصنفات النحوية الأولى، ولا يجب– والحال هذه– إغفاله، وبخاصة بعد أن اضطلع العلماء والدارسون بجمع شتاته، وتحقيق نصوصه.

ألّف الأخفش الأوسط هذا الكتاب بعد تأليفه لكتابَيْ المسائل الكبير والمسائل الصغير، ولمّا أراد تأليف كتاب الأوسط عزم على تسميته بالأوسط، ليكون وسطاً بينهما،وقد يكون الداعي إلى ذلك هو الرجوع والندم بعد مخالفته لسيبويه

---

[1] –الكتاب تصنيف منهجي وشرح وتحقيق علمي،محمد كاظم البكاء،دار الكتاب الجامعي الإمارات لبنان،،ط1 1435هـ/2015م،ص8

[2] –ينظر نفسه،ج1،ص8

[3] –ينظر نفسه،ج1،ص10

في بعض مؤلفاته، بعدما اتّضح له رجحان مذهب سيبويه، فسمّى كتابه هذا بالأوسط؛ أي الأعدل[1].

من هنا يتّضح أنّ كتاب الأوسط في النحو ألّفه الأخفش في أخريات حياته، ويعد أهم المصنفات التي صنّفها، لأنّه استقرّ فيه على أقواله، ورجع عن معارضته للعلماء وأنصف لهم، كما بيّنا ذلك في موقفه إزاء سيبويه ،على أنّ في كتابه هذا أقوالاً لم يوردها في أيٍّ مؤلف آخر[2].

ويبدو أنّ كتاب الأوسط اشتمل على مباحث النحو والصرف معاً، مما يوحي بأنّ الأخفش كان يطلق مصطلح النحو على النحو والصرف جملةً[3] .

كما يلحظ القارئ لنصوص كتابه مدى صعوبة مسائله، وتعقيد أسلوبه، مما دفع ببعض العلماء إلى التأليف عليه، بغية شرحه وتبيين عويصة وإيضاح معانيه، كما فعل المبرد في كتاب له سماه (معنى كتاب الأوسط للأخفش) [4].

3-كتاب المقتضب للمبرد(ت285هـ):

يعدّ كتاب المقتضب أحد أقدم المصادر النحوية وأهمها، وقيمته تدنو من الكتاب ذلك لأنّ المبرد لم يُخف تأثره العميق بسيبويه وكتابه، في مسائله وشواهده وعناوين أبوابه[5]،فقد ظنّ أحد الدارسين أنّ المقتضب إنّما هو تلخيص للكتاب، وتبسيط وتنظيم له، وتيسير لبعض مسائله المعقدة [6]، وهو سلوك جرى على كلّ من جاء بعده من النحاة . ألّفه المبرد في شيخوخته ما جعله من أنفس مؤلفاته وأنضجها، إذ لم يُخف المبرد شدّة تعلّقه به، فقد كان يحيل إليه في كتبه الأخرى، وبخاصّةٍ في كتابه "الكامل"، وكان إذا ذكره فإنّه يسبقه بكلمة

---

[1] -ينظرما بقي من نصوص كتاب الأوسط في النحو،محمد محمود محمد صبري الجبة،حولية كلية اللغة العربية بنين بجرجا جامعة الأزهر، العدد الثاني والعشرون،1439هـ/2018م،ج4،ص2897

[2] -ينظر مابقي من نصوص من كتاب الأوسط في النحو مرجع سابق،ص2898

[3] -ينظر نفسه،ص2911

[4] -ينظر نفسه،ص2898

[5] -ينظر النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه ،ص191

[6] -ينظر تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب،محمد المختار ولد أباه،دار الكتب العلمية،بيروت لبنان،1429هـ/2008م،ص133

(الكتاب)[1]،وكان ابن السراج يومِئ إلى تفضيله على كتابه الأصول[2] ،جمع فيه المبرد مباحث النحو والصرف متداخلين، مما جعل منهج الكتاب يبدو غير واضح، فضلاً عن طريقته في عرض مسائله وأسلوبه الذي يقوم على الاحتجاج والمناقشة،حيث يعتقد بعض الدارسين أنّ هذا الأمر جعل العلماء ينصرفون عن المقتضب، ويعكفون على كتاب سيبويه، إضافة إلى سرده لبعض المسائل المُشْكَلَةِ[3] .

منهج المبرد في المقتضب:

استناداً لِمَا ذُكر آنفاً يتّضح أنّ منهج المبرد لا يختلف كثيراً عن منهج سيبويه في كتابه، فقد بحث هو أيضاً علوم النحو والصرف والأصوات، غير أنّ سيبويه قد فاقه في الترتيب والتنظيم وحسن التبويب كما وضّحنا، وهو ما لا نجده في المقتضب حتّى لا نقول عند المبرد، فالباحث في كتاب المقتضب كحاطبٍ بليلٍ، لا يهتدي بيسر إلى مباحث النحو أو الصوت أو الصرف، وكأنّ المبرد لا يفرِّق بينها–ولا نعتقد ذلك– وهو يتحدّث عنها،يضاف إلى ذلك ما أفرده في كتابه مما يتّصل بمسائل عويصة مشكَلَة، كان يمتحن بها الدارسين، وهي من مآخذ العلماء على المبرد في كتابه المقتضب،. ويحسن بنا لإثبات مسوّغات هذا الحكم أن نمثّل لتلك المسائل لتقريب الفهم ،فقد ذكر في باب الفاعل هاته الجملة:"**الضاربُ الشاتمُ المكرمُ المعطيه درهماً القائمُ في داره أخوكَ سوطاً أكرمَ الآكل طعامه غلامه زيدٌ عمراً خالدٌ بكراً عبدُ الله أخوك**"،فهو يطلب من خلال هاته العبارة إعادة كلّ عامل إلى معموله وتوضيح المعنى المراد منها[4]، وأنّى للمبتدئ و المتعلّم ذلك.

أمّا إذا عُجنا على عنوانات أبوابه فإنّنا نكتشف فضل المبرد على سائر المصنفات التي تلته، فقد اتّضح أنّه حاول أن يختصر عنوانات الأبواب عمّا

---

[1] –ينظر المقتضب،ج1،ص70

[2] –ينظر نفسه ج1،ص70

[3] –ينظر المدارس النحوية، خديجة الحديثي،ص98

[4] –ينظر المدارس النحوية،المرجع السابق،ص101

كانت عليه عند سيبويه، الذي كان يعنون أبوابه بعبارة تقع في عشرة أسطر تقريباً، ويمكن أن نذكر باباً مختصراً للمبرد وهو باب سماه "التبيين والتمييز"[1]،ويحسن هنا أن نجمل بعض خصائص منهجه في هذا الكتاب مخافة الإطالة ،من ذلك كثرة التعليل والجدل، وكذا الاستطراد والتأثر بالفلسفة والمنطق في شرحه وعرض مسائله والتكرار في عرضها[2]

4-الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج(316):

كتاب الأصول في النحو لابن السراج من أنفس الكتب بعد كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد وهو كما ينوه الزبيدي «غاية من الشرف والفائدة»[3]،وهو من اللآلئ النحوية المؤلّفة في القرن الرابع، أقبل عليه العلماء والدارسون يغرفون من معينه ويحتجون بكلامه، حتّى غدا معلماً وقبلة للمتعلمين والدارسين، جمع فيه «ابن السراج أصول العربية، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب ...فقد اختصر فيه أصول العربية وجمع مقاييسها، ونظر في دقائق سيبويه وعوّل على مسائل الأخفش والكوفيين، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة، حتّى قيل مازال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج»[4].

ويظهر أنّ تسمية هذا الكتاب بـــ(الأصول)إنّما قصد منها القواعد النحوية، لا أصول النحو المعروفة كالسماع والقياس والاستصحاب- على الرّغم من أنّ هذا الكتاب كان إرهاصاً لها- إذ كان غرضه ذكر الأصول والشائع من القواعد فقط وتصريحه بأنّه كتاب إيجاز يوشي بهذا الزعم[5].

من هنا فقد كان عمله يقتصر على جمع القواعد النحوية وترتيبها وشرحها وتوضيحها، بما لا يترك غموضاً ولا لبساً، ثم جمع الموضوعات «المتشابهة

---

[1] -ينظر المدراس النحوية،ص101، 102

[2] -ينظر نفسه،ص103

[3] -طبقات اللغويين والنحويين ،الزبيدي،ص109

[4] -الأصول في النحو،ج1،ص21

[5] -ينظر الأصول في النحو،ج1،ص28، 29

تحت باب واحد، كالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع والنواصب والجوازم، وغيرها »[1].

منهجه :

بناء على ما تقدّم ذكره يتجلّى لنا أنّ ابن السراج قد تبنّى منهجاً قويماً في الأصول بناه على الوضوح والدقّة وحسن الترتيب، والابتعاد عن الحشو والتكرار[2]، ومرد ذلك أنّه رتّبه انطلاقاً واعتداداً بالحكم النحوي، فجعله يبدأ بالمرفوعات، ثم المنصوبات، ثم المجرورات وهكذا، ليكرِّس ابن السراج منهجاً جديداً في التبويب النحوي[3]،يختلف اختلافاً كبيراً عمّا عهدناه عند سيبويه والمبرد من قبلُ.

و الناظر لكتابه يدرك أنّه لا يذكر موضوعاً ما إلاّ إذا حان موعده ،وكان مقتضى حاله ومقامه، وهو ما يفضي في الغالب الأعمّ إلى الإيجاز والوضوح[4] .

5-الإيضاح في علل النحو للزجاجي(ت337):

يشتمل كتاب الإيضاح على مقدمة مقتضبة وثلاثة وعشرين باباً، ومسائل صغيرة ألحقها الزجاجي لكتابه، ترجع أهميته البالغة إلى حصره في العلل النحوية وهو تأليف لم يُسبق إليه على حدّ تصريحه، فهو بعدما نصّ على موضوع الكتاب أشاد بقيمة مصنّفه فقال: «وهذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة والاحتجاج له وذكر أسراره وكشف المستغلق من لطائفه و غوامضه دون الأصول... ولم أر كتاباً إلى هذه الغاية مفرداً في علل النحو مستوعباً فيه جميعها، وإنّما يذكر في الكتب بعقب الأصول الشيء اليسير منها مع خلو أكثرها منها »[5]،وينبّه الزجاجي كعادته إلى تسمية الكتاب، فيرد على كلّ معترض لهاته

---

[1] -خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري،ص158

[2] -ينظر خصائص التأليف النحوي،ص158

[3] -ينظر الأصول،ج1،ص22

[4] -ينظر خصائص التأليف النحوي،ص159

[5] -الإيضاح في علل النحو،الزجاجي،ص38

التسمية (الإيضاح)، بأنْ يقرأ كتابه ويتأمله أولاً قبل أنْ يحكم عليه، وقبلَ أن يتّهمه بطُوبَاوية توضيح النحو لأنّه واضح[1].

ولعلّ ما يزيد في قيمة هذا المصنف وإجلاله هو أنّه جعله مختصاً في موضوع واحد تقريباً، وهو موضوع العلّة النحوية، كما جعله في النحو فقط دون العلوم اللغوية الأخرى، كما هو الأمر في بقيّة المصنفات الأخر، كما أنّه أوّل مؤلف يُفرَدُ للأصول النحوية بمعناه المعروف، بما هو أدلّة لاستنباط القواعد في مرحلة مبكرة من تاريخ النحو العربي،أضف إلى ذلك عنايته البالغة بالخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، والجدل النحوي[2].

منهجه:

قسّم الزجاجي كتابه على قسمين، قسم تناول فيه العلل النحوية وجعلها ثلاث علل، علّة تعليمية، وعلّة قياسية، وأخرى جدلية، بينما جعل القسم الثاني للمسائل المجردة الأخرى، واتّبع أسلوب المحاورة والمناقشة، وذلك بعد أن يعرض القضية ويعرض إزاءها آراء النحاة ومواقفهم المختلفة بطرح الأسئلة، ثم يجيب ويرجح بما يراه هو مناسباً أو قريباً من الصواب، وهي سمة أسلوبية اطردت في كتابه كلّه، وعلى نسق واحد[3]،وهو بهذا يشبه كثيراً منهج ابن الأنباري في عرض مسائل الخلاف في كتابه الإنصاف[4]،كما أنّه كان واضح الأسلوب، يتبع الإيجاز، ينأى عن التطويل في أغلب مسائله،و يبتعد عن الغريب وحشد الأراء، إلاّ ما يراه كافياً شافياً، كما تلفيه ملتزماً باستعمال المصطلحات البصرية وملحاً على التعبير بها[5] .

6-كتاب الحدود في النحو للرماني(ت384):

كتاب الحدود رسالة تعليمية مختصرة، والحدود جمع حدٍّ، والحد في اللغة هو المنع، وفي الاصطلاح «قولٌ دالٌ على ماهية الشيء [أو هو] قول يشتمل على

---

[1] -ينظر نفسه،ص40

[2] -ينظر خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري،ص167

[3] -ينظر نفسه،ص168

[4] -ينظر الإيضاح في علل النحو،ص13

[5] -ينظر نفسه،ص169

ما به الاشتراك أو على ما به الامتياز»[1]،وفي الفروق هو « ما أبان الشيء وفصّله من أقرب الأشياء بحيث منع من مخالطة غيره له»[2]،ذكر فيه الرماني مفاهيم لمصطلحات نحوية ولغوية وبلاغية ومنطقية، وإنّما كان أغلبها في النحو مما جعل تسميته بـ الحدود في النحو تبدو معقولة، بيد أنّ هناك من أنكرها عليه؛ لأنّه لا يختصّ بالنحو فقط[3]،فقد جمع فيه مصطلحات نحوية عديدة، تحتاج إلى كشف معانيها للمبتدئين؛ لأنّ غرضه تعليمي أساساً، وقسّم كتابه على قسمين: باب الحدود وباب الموصولات؛ حيث تطرّق في الباب الأوّل إلى تعريف المصطلحات إجمالاً أمّا في الباب الثاني فقد تناولها بصورة أخرى أقلّ إجمالاً[4]، ونذكر من هذه المصطلحات النحوية على سبيل القصر لا الحصر: «القياس، والحكم، والعلة، والاسم، والفعل والحرف، والإعراب، والبناء، والتصريف، والمعرفة، والنكرة، والمفرد، والجملة، والتثنية والجمع، والمرفوع، والمنصوب، والمجرور، والتوابع، والتمييز، والإضافة، والاشتقاق والاستثناء، والترخيم، والمقصور، والممدود، والمذكر، والمؤنث»[5] ،وكان بيان هذه المصطلحات مختصراً لتيسير الحفظ وتبسيط الفهم ،كما أنّه التزم التزاماً شديداً بالإيجاز إلى درجة الغموض أحياناً،ويمكن أن نمثّل لذلك بمصطلحين وهما الإعراب والتصريف، نحو قوله: « الإعراب تغيير آخر الاسم بعامل»،والتصريف« تصيير الشيء في جهات مختلفة»[6]،وأمّا في الباب الثاني فعلى عكس ذلك، إذ يلجأ إلى التطويل والتفصيل المحمود[7].

7-اللمع في العربية لابن جني(ت192هـ):

---

[1] -التعريفات ،الجرجاني السيد الشريف،اعتنى به مصطفى أبو يعقوب مؤسسة الحسنى،ط1، 1427هـ/2006م،،ص51

[2] -الفروق اللغوية أبو هلال العسكري،تح إيهاب محمد إبراهيم،دار الهدى الجزائر،2016م،ص20

[3] -ينظر خصائص التأليف النحوي،ص129

[4] -ينظر نفسه،ص129

[5] - خصائص التأليف النحوي،ص129

[6] - نفسه،ص132

[7] -ينظر نفسه،ص132

وهو كتاب مختصر آخر، نحا به ابن جني منحًى تعليمياً، وابتغى من خلاله وضع قواعد نحوية وصرفية بطريقة ميسّرة تناسب الناشئة والمتعلمين، سماه "**اللمع في العربية**"، ليكون مضيئاً لمتعلّمه وسراجاً منيراً لطريق النحو[1]،جمع فيه ابن جني أبواب النحو وشيئاً من الصرف في ستٍّ وستين باباً، ستة أبواب فقط في الصرف وكان ابن جني يخوض في ذكر المسائل النحوية والصرفية دون اللجوء إلى التفصيلات وكثرة التقسيمات، كما كان شديد العزوف عن الخوض في الخلافات النحوية والاتجاهات المذهبية، إلاّ ما كان واجب الذكر لاقتناعه به[2]،ولا شك أنّ الأمر إنّما هو من دواعي المنهج التعليمي الذي يقوم عادة على تحاشي التفصيلات والابتداء بالقاعدة، والتمثيل لها، والابتعاد عن المناقشة العقيمة[3]،والاختصار، والابتعاد عن الشواهد الشعرية ووضوح العبارة،لذلك كان من البديهي أن يقبل عليه العلماء والدارسون يشرحونه ويعلقون عليه[4].

منهجه فيه:

نعتقد أنّنا ذكرنا بعضاً من مميزات منهج ابن جني في كتاب اللمع فيما سبق قوله، ولا ضير أن نذكر ههنا بعض خصائص منهجه، الذي ألفيناه يختلف اختلافاً بيّنا عن منهجه في بقية كتبه الأخرى، كالخصائص وسر صناعة الإعراب والمحتسب، إذ يميل فيها غالباً إلى التطويل والتفصيل والتكرار والتعقيد وهلمّ جراً،من هنا فقد ذكر ابن جني ما هو أحق بالذكر من غيره، وحذف غيره، كما كان يأخذ غالباً بالقياس، فما خالفه ردّه، وما وافقه قبله ،ومن العجيب أنّك تجده لا يُلْزِمُ نفسه على التعليل[5]، وهو ممن تشبثوا به، وعُنُوا به في غير ما موضع من كتبه، وبخاصةٍ الخصائص،و الشأن ذاته حينما يتحدّث عن الإعراب، فلا نجده يفصّل فيه، بل يكتفي بذكر أهمّها، وما يمكن أن يكون

---

[1] –ينظر اللمع في العربية،ص10

[2] –ينظر خصائص التأليف النحوي،ص134

[3] –ينظر نفسه،ص135

[4] –ينظر اللمع في العربية،ص11

[5] –ينظر نفسه،ص12

مفيداً،ويمكن أن نشير أيضاً إلى ميزة تعليمية أخرى رصدها الدارسون، وهي أنّ ابن جني يلجأ في عرض مسائله إلى الحوار وطرح الافتراضات بقوله: "**لو قلتَ قُلتُ لك**" لإيضاح المسألة أكثر، وهي سمة جرت على أغلب مسائله النحوية، كقوله في باب الوصف: «ولو قلت مررت بزيد ظريف على الوصف لم يجز لأنّ المعرفة لا توصف بالنكرة»[1]،وهكذا في أغلب الأبواب، حيث يستعرض الاحتمال ثم يجيب بعده، ويذكر الصواب بما لا يدع احتمالا آخر للقضية، و هي لا ريب طريقة تعليمية سليمة، تفضي إلى ترسيخ القاعدة بأيسر الطرق[2] .

8-المفصل في علم العربية للزمخشري(ت538):

ننبّه على أنّ كتاب المفصّل للزمخشري قد وردت فيه ثلاث تسميات؛ وهي المفصّل في علم العربية، والمفصل في صنعة الإعراب، والمفصل في النحو، وإنّما اخترنا التسمية الأولى لأمرين اثنين، اعتقد أنّهما كافيان لتسويغ الاختيار؛ فالأوّل لأنّ الكتاب الذي اعتمدنا عليه في هاته الدروس عُنونَ هكذا، فكان لزاماً علينا الاعتداد به، والثاني أنّنا وجدنا جلّ الدراسات تذكره بهذا الاسم[3]،وأمّا التسمية الثانية فيبدو أنّها هي الأصوب؛ لأنّنا ألفينا الزمخشري في مقدمة كتابه هذا يذكرها، وهذا نصه: « فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب **المفصل في صنعة الإعراب** مقسوماً أربعة أقسام»[4]،وأمّا التسمية الأخيرة (المفصل في النحو) فقد ذكرها بعض مصنّفِي الطبقات والتراجم، كابن خلّكان في كتابه "**وفيات الأعيان**"، لمّا ذكر مصنفات الزمخشري[5]،ومهما كانت التسمية مختلفة فإنّ المادة واحدة، فلا يَضرْنا شيء إنْ اعتمدنا هاته أو تلك.

هذا وقد قسّم الزمخشري كتابه أربعة أقسام؛ فجعل القسم الأوّل للأسماء والثاني للأفعال والثالث للحروف، وجعل الرابع للمشترك؛أي المشترك بين الأسماء

---

[1] ينظر اللمع، ص65

[2] -ينظر خصائص التأليف النحوي،ص140، 141

[3] -ينظر مثلا النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه،ص228

[4] -المفصل في علم العربية،ص31، 32

[5] -ينظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان تح إحسان عباس،دار صادر بيروت لبنان،1397هـ/1977م،ج5،ص168، 169

والأفعال والحروف، كالإمالة والوقف والتقاء الساكنين وهكذا،وهو بهذا المنهج يكون قد رام ترتيباً جديداً في النحو، يختلف إلى حدٍّ ما عن سيبويه، بالرغم من التأثر الظاهر، لأنّه أكثر وضوحاً من منهج سيبويه، ولأنّه انطلق من اعتبار الحكم النحوي وبخاصةٍ في قسم الأسماء بقوله: (ذكر المنصوبات ،ذكر المجرورات وهكذا)،أمّا سيبويه فقد انطلق من اعتبار العامل ،وأما منهج الزمخشري في ترتيب الأبواب فهو جديد، فلا هو ترتيب سيبويه كما هو، ولا هو ترتيب ابن السراج الذي يعتمد الحكم النحوي من بداية كتابه إلى نهايته، بل هو بين هذا وذاك، فقد اعتمد الزمخشري فيما نحسب الترتيب الطبيعي والمنطقي للكلام العربي، الذي يبدأ بالاسم ثم الفعل ثم الحرف، انطلاقاً من الرواية المشهورة الكلام كلّه اسم وفعل وحرف، ثم وجد أنّ هناك أموراً مشتركة بينها فجعلها في الباب الرابع، وأطلق عليها اسم المشترك.

وتكمن قيمة كتاب المفصّل في كثرة الشروح التي أقبلت عليه تفسره، وتبيّن مستغلقه ومستشكله، حيث بلغت شروحه زُهاءَ سبعين شرحاً، بلهَ الحواشي وشروح أبياته[1] .

مصنفات أخر:

صحيحٌ أنّنا نبتغي ههنا أن نذكر المصنفات النحوية الأولى ولكن ليس من الضرورة بمكان أن نسردها كلّها تباعاً، ولا سبيل إلى ذلك لضيق المقام، وحسبنا أنّنا ذكرنا ما رأيناه واجب الذكر على قدر الطاقة والاستطاعة، على الرّغم من أنّ هناك مصنفات متأخرة أحق أن يفَصَلَ فيها، ككتاب شرح الرضي على الكافية، وكتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، وكتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري وغيرهم، لذلك حري بنا أن نذكرها تَتْرَى هنا.

1-العوامل المئة للجرجاني عبد القاهر(ت471هـ) ذكر فيه العوامل النحوية.

2-أسرار العربية لابن الأنباري أبي البركات(ت577هـ) وهو في النحو والصرف.

3-الفصول الخمسون ليحيى بن عبد المعطي المعروف بابن معط الجزائري(ت628هـ).

[1] -ينظر المفصل في علم العربية،ص12

4-شرح المفصّل لابن يعيش(ت643هـ) وهو شرح لكتاب المفصل في علم العربية للزمخشري.

5-الكافية في النحو لابن الحاجب(ت646هـ).

6-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك الأندلسي(ت672هـ).

7-شرح الكافية للرضي الأستراباذي(ت688هـ) وهو شرح على كافية ابن الحاجب في النحو.

8-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري(ت761هـ).

9-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل(ت769هـ).

10-همع الهوامع للسيوطي (ت911هـ).

11-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك للأشموني (ت929هـ).

المحاضرة الثالثة: الإعراب والبناء

الإعراب:

تعدّ ظاهرة الإعراب أبرز ظواهر العربية أصالةً، ورثتها من اللغات السامية، إذ كانت تلك اللغات كلّها معربة، وبقيت هذه الظاهرة في العربية إلى يوم الناس هذا،ويكاد يُجمِعُ العلماء على أنّ الإعراب ظهر بعد ظهور هذه اللغة ؛لأنّ «الإعراب ظاهرة تمثل قمّة التطور اللغوي عند الإنسان، وليس مصاحبة لنشأة اللغة؛ ذلك لأنّ الإعراب لا يجيء إلاّ مع الجمل على أنّه لم يجيء دفعة واحدة »[1]،على أنّ هذا لا يعني ألبتة أنّ اللغة وُجِدت حيناً من الدهر دون إعراب، ثم دخلها الإعراب في مرحلة من مراحلها ،ولكن قيل ذلك على سبيل تصور المراتب والسبق المنطقي،لذا فإنْ أردنا أن نؤرّخ للإعراب فإنّنا نختار ما تبنّاه حسن عون من أنّ النحو أو غيره من العلوم قد نشأ فناً قبل أن ينشأ علماً؛أي أنّ أساليبه التُزِمت باطراد في كلام العرب، وهكذا يمكن أن نتصور الإعراب أيضاً[2]،بيد أنّ ظاهرة الإعراب نفسها لم تنشأ دفعة واحدة مكتملة الأصول ،بل كانت ظواهره بعضها أسبق من بعض، فعلى سبيل التمثيل – ولله المثل الأعلى– فإنّ الإعراب بالحركات كان قبل الإعراب بالحروف ،ولتلك الظاهرة أدلة كثيرة[3].

إذن فظاهرة الإعراب درجت في مسيرتها من حالة التعميم والشمول إلى التخصيص، ومن البساطة إلى التعقيد، أو لنقل من اللاّدقة إلى الدقة المتناهية[4].

وجملة القول إنّ الإعراب ظاهرة معقّدة من جهة التأريخ لها وفصلها عن اللغة نفسها، لذا يصعب تحديدها بدقّة إلاّ من قبيل تلكم التصورات التي سردناها.

1-تعريف الإعراب:

---

[1] –ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم،أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية مصر 1994م.ص9

[2] –ينظر اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة،حسن عون ،مطبعة روايال ،مصر،ط1، 1952م، ص78

[3] – ينظر اللغة والنحو،ص82، 83، 84

[4] –ينظر ظاهرة الإعراب وتطبيقها، ص11

الإعراب لغة الإبانة، يقول الأنباري عبد الرحمن: «أعربَ الرجلُ عنْ حُجَّته إذَا بيَّنَهَا ومنه قوله صلى الله عليه وسلم:الثّيّبُ تُعربُ عَن نَفْسِهَا أَي تُبيّنُ وتُوضِحُ»[1] .

ويدل كذلك على الإجالة يقال: "**عرَبتِ الدابَةُ جَالَت فِي مرْعَاهَا**"،ومنه التحسين "**أعربت الشيء أي حسنته**"، ومن معانيه أيضاً التغيير يقال: **عَرَبَتِ المعدَةُ وأعرَبَهَا الله غيّرها**"، ومنه أيضاً إزالة الفساد نقول: "**أعربت الشيء أزلت عربه أي فساده**"[2]،غير أنّ المعنى الأوّل هو الذي سنلفيه مناسباً للمعنى الاصطلاحي.

وفي الاصطلاح «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرجا واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه» [3].

ويقول ابن هشام في نصه المشهور: « الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع»[4]،و قال الأنباري: « أمّا الإعراب فحدّه اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا أو تقديراً»[5]،ويزيده الزمخشري توضيحاً من خلال تعريفه للاسم المعرب بقوله: «والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً بحركة أو بحرف أو محلا.فاختلافه لفظا بحركة في كلّ ما كان حرف إعرابه صحيحاً أو جارياً مجراه، كقولك: جاء الرجلُ ورأيت الرجلَ ومررت بالرجلِ واختلافه لفظاً بحرف في ثلاثة مواضع:في الأسماء الستة مضافة وذلك نحو جاءني أبوه وأخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال

---

[1] –أسرار العربية، الأنباري أبو البركات، تح محمد حسين شمس الدين ،دار الكتب العلمية ،لبنان ،ط2، 2010م

ص31

[2] -ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،ج1،ص40

[3] – الخصائص، تح،هنداوي، دار الكتب العلمية،لبنان ، ط2، 1424هـ/2002م، ج1،ص89

[4] –شرح شذور الذهب،ابن هشام الأنصاري ومعه منتهى الطلب بتحقيق شرح شذور الذهب ورحلة السرورإلى إعراب شواهد الشذور تأليف بركات يوسف هبود راجعه يوسف الشيخ محمد البقاعي،دار الفكر لبنان،ط1، 1414هـ/1994م،ط2، 1419هـ/1998م،ص54

[5] –أسرار العربية،ص32

،ورأيت أباه ومررت بأبيه وكذلك الباقية.وفي كلا مضافاً إلى مضمر تقول:جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما .وفي التثنية والجمع على حدها،تقول:جاءني مسلمان ومسلمون ورأيت مسلمَينِ ومسلِمِينَ ومررت بمسلمَينِ ومسلِمِينَ.واختلافه محلاً في نحو العصا وسعدى والقاضي في حالتي الرفع والجر وهو في النصب كالضارب»[1].

ويجعل الاسم قسمين منصرفاً (متمكن أمكن) كزيدٍ وخالدٍ، وغير منصرف(متمكن غير أمكن) كأحمدَ وعثمانَ،والمتمكن هو المعرب وغير المتمكن هو المبني[2].

وذكر المعرب دون الإعراب لأنّ لفظ المعرب يفيد الكلمة المعربة، ويفيد الإعراب أيضاً فيدلّ على الكلمة دون إعراب كزيدٍ ومحمدٍ وخالدٍ،ويدل على ما هو قابل للإعراب أو ما فيه إعراب نحو:(زيدٌ منطلقٌ)[3].

علّته:

يدخل الإعراب الكلام ليفرّق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية كما سبق البيان في قول ابن جني، فإذا خلا الكلام من الإعراب اكتنفه اللَّبْسُ أو احتمل معاني عدّة حتى يُعرَبَ ؛فإذا قلنا ما "**أحسن زيد**" دون إعراب لالتبس التعجب بالنفي والنفي بالاستفهام لكن لو أعربناه فقلنا **(مَا أحْسَنَ زَيداً) و(مَا أَحْسَنَ زَيدٌ) و(مَا أحسَنُ زَيدٍ)** لدلّ الأول على التعجب ودلّ الثاني على النفي ،بينما يدلّ الثالث على الاستفهام[4].

فهذا التعليل هو مذهب أغلب النحاة سوى قطرب، الذي سلك إزاءه مذهباً آخر سنأتي على ذكره في حينه ،وممّن أكدوا على أثر الإعراب في تبيّن المعنى الزجاجي في إيضاحه حينما قال: «إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة إليها لم تكن في صورها وأبنيتها أدلّة على هذه المعاني

---

[1] –المفصل في علم العربية،ص41

[2] –ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج1،ص38

[3] –ينظر ابن يعيش، شرح المفصل ،ج1،ص149

[4] –ينظر معاني النحو،ج1،ص30

بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا :(ضرب زيدٌ عمراً) فدلوا برفع (زيد) على أنّ الفعل له وبنصب (عمرو) على أنّ الفعل واقع به »[1].وهكذا مع جميع حالات الإعراب المختلفة حتّى يأمنوا اللبس إن قُدمَ الفاعل أو المفعول توسعاً[2].

وأمّا قطرب فإنّه تفرّد برأيه عن جمهور النحاة في أنّ الكلام لم يعرب للدلالة على المعاني، واحتجّ بأنْ قال إنّه توجد أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء أخرى مختلفة في الإعراب متفقة في المعاني، فالأولى نحو:**(إنّ زيداً أخوك) و (لعل زيدًا أخوك) و(كأنّ زيداً أخوك)** والثانية نحو: **(ما زيدٌ قائماً) و(ما زيدٌ قائمٌ)**[3] .

ومن هنا كان يرى أنّ العرب أعربت كلامها؛«لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل كانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام...»[4].

وقد لقي هذا الرأي معارضةً ورداً لاذعاً لا يسع المقام لذكره[5].

3-وجوه الإعراب:

إنّ وجوه الإعراب تنحصر في أربعة أوجه: الرفع والنصب والجر والجزم ،فالرفع علم الفاعلية، وما جرى مجراه من المرفوعات هي ملحقة به ومشبهة به ،والنصب علم المفعولية و المنصوبات ملحقة به، أمّا الجر فهو علم الإضافة[6].

وكان الرضي الأستراباذي يرى أنّ الرفع للعمد الفاعل والمبتدأ والخبر ،والنصب للفضلات كالمفاعيل والحال والتمييز والمستثنى المفرغ والأسماء

---

[1] -الإيضاح في علل النحو ،الزجاجي،ص 69

[2] - ينظر الجملة العربية والمعنى،فاضل صالح السامرائي، دار الفكر ،الأردن ط2،1430هـ/ 2009م، ص28

[3] -ينظر الإيضاح في علل النحو،ص70

[4] -المصدر نفسه،ص70

[5] - ينظر الرد في الإيضاح في علل النحو،ص71 ،وفي الجملة العربية والمعنى ،ص30

[6] -ينظر الجملة العربية والمعنى،ص37

المجرورة ،« ثم أُريدَ أن يُميزَ بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فمُيِّزَ به مع كونه منصوب المحل لأنّه فضلة، فصار معنى كون الاسم مضافاً إليه معنى العمدة بحرف معنى آخر منضماً إلى المعنيين المذكورين علامته الجر»[1].

4-أنواع الإعراب وأقسامه:

ليس من العبء أن تمثّل مصطلحات الرفع والنصب والجر الجزم كلّ الإعراب فنجدها حيناً هي النتيجة المبتغاة من الإعراب ،ونجدها حيناً آخر هي وجوهه ،كما نجدها في أحايين أخرى تمثّل أنواعه كما سنبيّن الآن.

وثمّة أمر غاية في الأهمية ودّ كثير من الناس أن يُفصلَ فيه- وهو ما يدخل في سياقنا ههنا - وهو التفريق بين أنواع الإعراب وأقسامه، فبينا نجد بعضهم يجعل الرفع والنصب والجر والجزم هي أنواع الإعراب، نجد قسماً آخر منهم يجعلها أقسامه ،صحيح هناك تداخل وثيق بين النوع والقسم تَشَابَه على كثير من الدارسين، غير أنّ هناك بوناً بينهما، فالنوع أخصّ من الجنس؛ فهو الضرب من كلّ شيء ،وهو كلّ صنف من الثياب و الثمار[2]،والقسمة التجزيء والتشطير[3]، فالتقسيم أعمّ من النوع ،والنوع يتفرع عن القسم ،«والتقسيم انتفاء مشاركة كل واحد منهما على قسم صاحبه»[4]، لذا بدا لنا أنّ أنواع الإعراب أربعة أربعة رفع ونصب وجر وجزم، بينما أقسامه أعم من ذلك، فهي عند بعض النحاة ثلاثة، إعراب لفظي وإعراب تقديري وإعراب محلي، وهذه الثلاثة يقع تحتها الرفع والنصب والجر لأنّها أخص، وبذلك ظهرت علّة التفريق بين أنواع الإعراب وأقسامه.

---

[1] - شرح الرضي على الكافية ، تح حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ،إدارة الثقافة والنشر بالجامعة السعودية ،ط1، 1414هـ/1993م، ج1،ص51

[2] -ينظر لسان العرب ،ابن منظور، دار صادر بيروت لبنان، ج8،ص364

[3] -اللسان،ج12،ص478

[4] -الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية،أبو البقاء الكفوي،أعده ووضع فهارسه عدنان درويش ومحمد المصري ،مؤسسة الرسالة،بيروت لبنان،ط2، 1414هـ/1998م ،ص265

إذن فأنواع الإعراب كما سبق البيان أربعة فالرفع والنصب يشترك فيه الاسم والفعل نحو قولنا: **(زيدٌ يقومُ)**، فالاسم والفعل المضارع كلاهما مرفوع وقولنا: **(إنّ زيداً لن يقومَ)** فالاسم والفعل المضارع كلاهما منصوب.

ويخصّ الجر الاسم فقط نحو:(مررت بزيدٍ)فزيد اسم مجرور بالباء.

ويخص الجزم الفعل فقط نحو:**(لم يَقُمْ)**[1].

أما أقسامه فهي كما بيّنّا ثلاثة:

أ-الإعراب اللفظي:

أثر يظهر في آخر الكلمة بعلّة العامل كقولنا: (جاء زيدٌ) و(رأيت زيداً)و(مررت بزيدٍ) ،فالحركات الظاهرة في آخر زيد هي أثر العامل ،وتكون في الكلمات المعربة غير معتلة الآخر[2].

ب-الإعراب التقديري:

وهو أثر لا يظهر في آخر الكلمة بل تقدر تقديراً ؛لأنّها غير ملفوظة نحو(غلامي) و (الفتى)، حيث تقدّر عليها الحركات كلّها ،بينما تقدر الضمة والكسرة فقط على الاسم المنقوص كـ(القاضي)،وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المضارع المعتل الآخر (يخشى)،وتقدر الضمة فقط في نحو(يدعو ويرمي)[3].

ج-الإعراب المحلي:

وهو يختصّ بالكلمات المبنية لا المعربة، لذا فهناك من لا يعدّه من أقسام الإعراب ويكتفي بالإعراب اللفظي والتقديري ،والإعراب المحلي «هو تغير اعتباري بسبب العامل فلا يكون ظاهراً ولا مقدراً »[4]،نحو قولنا: (جاءَ هؤلاءِ التلاميذُ) ،فهؤلاء اسم إشارة مبني في محل رفع فاعل.

5-علاماته:

---

[1] -ينظر شرح شذور الذهب،ص57، 58

[2] -ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري،طبعة مصححة قوبلت وروجعت على مخطوطة وعدة نسخ ،تح محمد خير طعمة حلبي ،دار المعرفة بيروت لبنان، ص36

[3] ينظر شرح شذور الذهب،ص97 ،وجامع الدروس العربية مذيلا ببحثي البلاغة والعروض ،مصطفى الغلاييني،اعتنى به علي سليمان شبارة، مؤسسة الرسالة ناشرون لبنان،ط1، 1425هـ/2004م ج1، ص24

[4] -جامع الدروس العربية،ج1، ص28

علامات الإعراب ثلاثة حركة أو حرف أو حذف، و منهم من ينأى عن التفصيل فيجعلها أربعة، ثلاث حركات الضمة والكسرة والفتحة ثم سكونٌ ،ومن أجل التوضيح والإفهام قلنا علامة الإعراب إمّا حركة وهي ثلاث كما بيّنا، وإما حرف و هو أربعة الألف والواو والياء والنون ،أمّا الحذف فيكون بقطع الحركة ويسمى السكون، ويكون بقطع الآخر كالمضارع المعتل الآخر،ويكون بقطع النون كما في الأفعال الخمسة[1] .

وإذا لخصنا علامات الإعراب الأربعة فستكون كالآتي:

علامات الرفع: الضمة وهي الأصل، والواو في جمع المذكر السالم والألف في المثنى والنون في الأفعال الخمسة.

علامات النصب: وهي خمسة الفتحة وهي الأصل ،والألف في الأسماء الستة ،والياء في الجمع المذكر السالم ،والكسرة في جمع المؤنث السالم،وحذف النون في الأفعال الخمسة.

علامات الجر: وهي ثلاث الكسرة وهي الأصل ،والياء كما في الأسماء الستة ،والفتحة في الممنوع من الصرف.

علامات الجزم: السكون وهو الأصل، ثم حذف الآخر في الفعل المضارع المعتل الآخر ثم حذف النون كما في الأفعال الخمسة.

أما المعرب من الأفعال فهو الفعل المضارع فقط، وهو خلاف الأصل ؛لأنّ الأصل في الأفعال البناء والأصل في الأسماء الإعراب بينما ذهب الكوفيون إلى أنّ الإعراب أصل في الأسماء والأفعال معاً[2].

لذلك يبنى الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة (الخفيفة والثقيلة)،نحو:(هل تَضْرِبَنَّ)، أو نون الإناث نحو:(هن يَضْرِبْنَ)،أمّا إذا فصلت بين الفعل وبين نون التوكيد واوٌ أو ياء مخاطبة نحو:(هل تضرِبُنَّ يا زيدون) و(هل تضرِبِنَّ ياهند) فإنه يعرب، وتكون نون التوكيد عندئذٍ غير مباشرة؛ لأنّ أصل (تضرِبُنَّ تضرِبُونَنَّ) فحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال، فصارت

---

[1] – ينظر جامع الدروس العربية،ج1،ص23

[2] –ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج1،ص39، 40

(تَضرِبُونَّ) فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصارت (تضرِبُنَّ)،وهكذا مع ياء المخاطبة[1].

البناء:

وهو «لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل وكأنّهم إنّما سموه بناءً، لأنّه لمّا لزم ضرباً واحداً فلم يتغير تغير الإعراب،سمي بناءً من حيث كان البناء لازماً موضعاً لا يزول من مكان إلى غيره»[2].

من هنا كان البناء منقولاً من البناء المعروف، الذي يلابس الشيء الساكن المبني والذي لا يتحوّل أو يتحرك، وهو ما وقف عنده ابن الأنباري بقوله: « وأمّا البناء فهو منقول من هذا البناء المعروف للزومه وثبوته»[3].

ولقد استعمل بهذا المعنى في المفهوم الاصطلاحي، «وهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل... »[4]،وهو ضدّ الإعراب، كما أنّ المبني ضدّ المعرب؛ وهو أي المبني «مالم يتغيّر آخره بتغيّر العامل فيه فمن ذلك الاسم غير المتمكن والفعل غير المضارع»[5]؛فالاسم غير المتمكّن مثل: (مَنْ،وكمْ،وقبلُ) ،غيرها، والفعل غير المضارع مثل:الفعل الماضي نحو:(ذهَبَ،وعَلِمَ، وشَرُفَ)، وفعل الأمر نحو:(اذهب اعلم واشرف)[6]...

واستقلّ ابن مالك بذكر علّة البناء وحصرها في شبه الحرف نقلاً عن سيبويه وأبي علي الفارسي، فيكون المبني ما شابه الحرف- لأنّ الحروف كلّها مبنيّة- في أوجه أربعة وهي:

1-الشبه الوضعي:وهو أن يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد، كالتاء في ضربتُ،أو على حرفين كـ(نا) في أكرمنا.

---

[1] -ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج1،ص41، 42

[2] -لسان العرب مادة(بني) دار صادر، بيروت لبنان.

[3] -أسرار العربية،ص32

[4] -الخصائص،ج1،ص91

[5] -أسرار العربية،ص37

[6] -ينظر نفسه،ص37، 39

2-الشبه المعنوي:وهو قسمان ما أشبه حرفاً موجوداً كـ(متى)، فهي تشبه الحرف في المعنى ؛لأنّها تستعمل للاستفهام فنقول:(متى تقوم؟)، فهي كالهمزة في الاستفهام،وتشبه (إِنْ) الشرطية، فنقول في الشرط:(متى تَقُمْ أَقُمْ).

والقسم الثاني ما أشبه حرفاً غير موجود مثل:(هنا)، «فإنّها مبنية لشبهها حرفاً كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع،وذلك لأنّ الإشارة معنى من المعاني فحقّها أن يوضع لها حرف يدلّ عليها كما وضعوا للنفي (ما)، وللنهي(لا)،وللتمني(ليت) وللترجي(لعل)ونحو ذلك، فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً »[1].

3-الشبه النيابي: أي يشبهه في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل مثل أسماء الأفعال كقولهم: (دَرَاكِ زَيْداً)؛أي أدرك زيداً، فدراكِ مبني لشبهه بالحرف كونه يعمل ولا يعمل فيه، فهو قد عمل في زيدٍ النصب ،وقد ناب عن الفعل(أَدْرِكْ) ولا يتأثر بعامل،وكذلك الحرف .

4-الشبه الافتقاري: وهو ما يشبه الحرف في الافتقار اللازم، كالأسماء الموصولة مثل: (الذي)، فهي تفتقر دائماً إلى الصلة« فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار فبنيت »[2] .

أنواع البناء:

وهي أربعة:السكون،و الضم،والفتح،والكسر،والأصل في البناء أن يكون على السكون؛ وذلك لأنّه أخفّ الحركات،وقد يبنى على الضم مثل: (حَيثُ وكَتَبُوا)،وقد يبنى على الفتح مثل: (كَتَبَ وأَيْنَ)،وقد يبنى على الكسر مثل: (هؤلاءِ)،وتتوقف معرفة ما تبنى عليه الأسماء على السماع والنقل، إذ ليس هناك ضابط أو قاعدة تضبطها[3].

وأمّا المبني من الأفعال فقسمان:

---

[1] -شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج1،ص34، 35

[2] -نفسه،ج1،ص37

[3] -ينظر جامع الدروس العربية،ج1،ص22

1-ما اتفق على بنائه وهو الفعل الماضي؛ وهو مبني على الفتح كـ(ذَهَبَ)، أو على ضم إذا اتصلت به واو الجماعة،مثل:(ذَهَبُوا)،أو على السكون إذا اتصل به ضمير رفع متحرك مثل:(ذهبْتُ).

2- ما اختلف في بنائه وهو فعل الأمر مثل: (اضرب) فهو مبني عند البصريين وهو الراجح، ومعرب عند الكوفيين[1].

[1] -ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج1،ص40

المحاضرة الرابعة:الجملة الفعلية وأنماطها

الجملة:

الجملة لغة:« جماعة الشيء، وأَجملَ الشيء جمَعَهُ عن تفرّقة،وأجمل له الحساب كذلك.»[1] .

لعلّه من الأجدر أنّ نقول إنّ النحاة الأوائل لما قعّدوا للنحو العربي، ووضعوا المقاييس المعيارية لكلام العرب، لم يولوا الأهمية القصوى للجملة العربية إذا استثنينا ما ذكره سيبويه حينما ناقش باب المسند والمسند إليه؛أي أنّهم لم يضعوا للجملة باباً خاصاً، وإنّما كانوا يدرسونها بمقتضى بسطهم للأبواب النحوية الأخرى، كالمبتدأ والخبر والفاعل والحال وغيرها من الأبواب ،على أنّه لم يغب عن أذهانهم مصطلح الجملة واستعماله في هذا المعنى،وكان ذلك في القرن الثالث للهجرة حينما وجدنا المبرّد يذكره في باب الفاعل، فيقول في ذلك: «وإنّما كان الفاعل رفعاً لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت »[2]،وهو في الحقيقة إنّما يرادف في مفهومه بين الكلام والجملة، على نحو ما نجده عند ابن جني حين يعرّف الكلام بأنّه « كلّ لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو: زيد أخوك، وقام محمد»[3] ،والشأن نفسه عند ابن السراج[4]،وهكذا جرى الأمر عند الزمخشري، إذ يساوي هو أيضاً بين الكلام والجملة[5]،غير أنّ الذي يجدر بيانه هو أنّ أستاذ ابن جني قد أفرد في القرن الرابع للجملة باباً خاصاً في كتاب له سماه المسائل العسكريات في النحو وسمّى

---

[1] –لسان العرب،مادة(جمل)،دار صادر بيروت لبنان

[2] –المقتضب،ج1،ص146

[3] –الخصائص،ج1،ص72

[4] –ينظر الأصول في النحو،ج1،ص43

[5] –ينظر المفصل في علم العربية،ص32

بابه ذاك:"**هذا باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلاماً مستقلاً وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل**"،على الرّغم من أنّه ساوى بين الكلام والجملة[1].

على أنّ الرضي الأستراباذي قد ميّز تمييزاً مقبولاً بين الكلام والجملة بقوله: «والفرق بين الجملة والكلام أنّ الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر وأسماء الفاعل والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه،والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته فكلّ كلام جملة ولا ينعكس»[2]؛أي كلّ كلام مفيد هو جملة، وليست كلّ جملة هي كلام؛ لأنّ الجملة قد لا تفيد، كجملة الشرط، وجملة الجواب وهلمّ جراً.

ولعلّنا في الإشارة إلى ترادف الجملة مع الكلام، والتنقيب عن معانيها المختلفة عند الأوائل مما يطول به المقام، وهو ليس موضوعنا، لذا فلابد من الإشارة إلى أنّ أوّل من اتّضحت عنده الجملة بشكل لافت للنظر هو ابن هشام الأنصاري،حيث خصّص لها باباً في كتابه مغني اللبيب، وفرّق هو أيضاً بين الجملة والكلام فيقول:« الكلام هو القول المفيد بالقصد»؛ أي قول يحسن السكوت عليه،أمّا الجملة فهي «عبارة عن الفعل وفاعله كـقام زيد والمبتدأ وخبره كـ زيد قائم،وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضُرِبَ اللصُ، وأقائمٌ الزيدانِ، وكانَ زيدٌ قائماً، وظننتُه قَائِماً[3]».

فبيّن ابن هشام الوهم الذي وقع فيه كثير من النحاة من أنّ الكلام هو الجملة ،ونص على أنّ الجملة أعمّ من الكلام؛ لأنّ شرط الكلام الإفادة، أمّا الجملة فخلاف ذلك لهذا نقول: جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، وهذه ليست مفيدة فليست بكلام[4].

---

[1] –ينظر المسائل العسكريات في النحو العربي،أبو علي الفارسي،ص83

[2] –شرح الرضي على الكافية،الرضي الأستراباذي،ج1،ص33

[3] –مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ابن هشام،ص363

[4] –ينظر نفسه،ص363

الجملة الفعلية:

لقد قسّم ابن هشام الجملة على ثلاثة أقسام: اسمية وفعلية وظرفية تهمنا منها الجملة الفعلية.

يرى ابن هشام أنّ الجملة الفعلية «هي التي صدرها فعل كقام زيد، وضُرِبَ اللص، وكان زيد قائماً وظننتُه قائماً، ويقوم زيد وقم.» [1]،ويجعل الفيصل في هذا التحديد والمقصود من صدر الجملة هو المسند والمسند إليه،فإذا تقدّمهما شيء من الحروف فلا عبرة به، إذ إنّ جملةً من مثل:أ قام زيدٌ، وإن قام زيدٌ، وقد قام زيدٌ، وهلا قمتَ هي جمل فعلية لا غير[2].

ويشير أيضاً إلى أنّ الحكم على اسمية جملة أو فعليتها إنّما يتأتى بما هو صدر في الأصل، فجملة:(كيفَ جاءَ زيدٌ) جملة فعلية؛ لأنّ هذا الاسم في نيّة التأخير وكذلك جملة (ياعبدَ اللهِ) هي جملة فعلية؛لأنّ صدرها في الأصل فعلٌ، إذ التقدير هو (أدعو زيداً)[3] .

نلحظ أنّ النحاة الأوائل قد اعتمدوا على المسند والمسند إليه في تحديد نوع الجملة العربية وتقسيمها إلى جملة اسمية وأخرى فعلية، وأنّ كلّ نوع مضاف عليهما إنّما يرجع في الأصل إليهما، ويكون من قبيلهما كما نص ابن هشام الأنصاري[4] .

تعريف الجملة الفعلية عند المحدثين:

عرّف بعض المحدثين الجملة الفعلية انطلاقاً من تقسيمهم للجملة العربية عموماً حيث لم يستندوا في ذلك إلى المسند والمسند إليه معاً كما فعل القدامى، وإنّما كان اعتدادهم بوظيفة المسند وما له من دلالة فقط، فلذلك عرّفوا الجملة الفعلية استناداً لتلكم الوظيفة، يقول مهدي المخزومي: «وهي الجملة التي يكون

---

[1] –مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،ص364

[2] –ينظر نفسه ،ص364

[3] –ينظر المصدر نفسه،ص365

[4] –ينظر نفسه،ص364

فيها المسند دالاً على التغيّر والتجدّد أو بعبارة أخرى هي التي يكون فيها المسند فعلاً لأنّ الفعل بدلالته على الزمان هو الذي يدل على تجدد الإسناد وتغيره وذلك نحو: قام خالد،ويقوم خالد، وخالد يقوم... »[1].

أركان الجملة الفعلية:

تتألّف الجملة الفعلية من ركنين أساسين:

1-الفاعل وهو المسند إليه.

2-الفعل ومتعلقاته، وهو المسند،كقولنا:(تساقطت الأوراق في الخريف).

فهي جملة فعلية عند القدامى والمحدثين معاً؛ لأنّ صدرها فعل ولأنّ المسند فعل أيضاً،فالفعل (تساقطت) مسند، و(الأوراق) فاعل وهو المسند إليه[2].

الفاعل في الجملة الفعلية:

إنّ الفاعل في الجملة الفعلية هو من يقوم بالفعل، وهو نوعان: فاعل يقوم بالفعل اختياراً مثل قولنا:(خرجَ خالدٌ مِن دَاره)، و(ارتَحلَ الضَيفُ أمْسِ) .

وفاعل يقوم به الفعل أو يتلقّى الفعل؛ أي لا يفعل الفعل اختياراً بل يتّصف به مثل: (نزل المطر غزيراً)،و(سقط الحجر من علٍ) و(انكسر الإبريق) ،و(كُسِرَ الإناء)، ويعرب كلّ ذلك فاعلاً، لأنّه مسند إليه و لاعبرة بقيام الفعل اختياراً من عدمه في الإعراب[3] .

من هنا يتّضح أنّ الجملة الفعلية عند القدامى هي ما كان صدرها فعلاً كقولنا:(قامَ محمدٌ)، ولا يجوز تقدّم الفاعل هنا عن الفعل، كأن نقول: (محمدٌ قامَ)، لأنّها من قبيل الجمل الاسمية لأنّ صدرها اسم،أمّا عند المحدثين فالجملة الفعلية هي التي يكون فيها المسند فعلاً كقولنا:(قامَ محمدٌ) أو (محمدٌ قامَ) بتقديم الفاعل على الفعل ولذلكم تختلف أنماط الجملة الفعلية بين القدامى والمحدثين تبعاً لهذا الاختلاف.

أنماط الجملة الفعلية:

---

[1] -في النحو العربي قواعد وتطبيق،مهدي المخزومي،ص86

[2] -ينظر في النحو العربي قواعد وتطبيق،ص90

[3] -ينظر نفسه،ص90، 91

1-الفعل+الفاعل نحو:نجح الطالب

2-الفعل+الفاعل+المكملات نحو نَجَحَ الطالبُ في الامتحانِ

3-الفعل+المكملات+الفاعل نحو:جاءَ اليَومَ محمدٌ.

4-المكملات+الفعل+ الفاعل نحو: اليَومَ جاءَ محمدٌ.

5-الفعل+ النائب نحو: كُتِبَ الدَرسُ .

6-الفعل+النائب+المكملات نحو:كُتِبَ الدرسُ البارحةَ

7-الفعل+المكملات+النائب نحو: كتِبَ البارحةَ الدرسُ

8-المكملات+ الفعل+ النائب نحو:البارحةَ كتِبَ الدرسُ.

وهذه الأنماط كلّها جائزة عند القدامى والمحدثين، وهناك أنماط أخرى يرتضيها المحدثون دون القدامى، وهو ما سبق التنبيه عليه من تقديم الفاعل على الفعل في الجملة الفعلية، وبذلك تكون أنماط الجملة الفعلية لديهم- إضافة إلى ما ذكرنا من أنماط- هي:

1-الفاعل+الفعل نحو:محمدٌ يحضرُ

2-الفاعل+الفعل+المكملات نحو:محمدٌ يحضرُ الليلةَ

3-الفاعل+ المكملات+الفعل نحو:محمدٌ الليلةَ يحضرُ

4-المكملات+ الفاعل+ الفعل نحو:الليلةَ محمدٌ يحضرُ

5-النائب+الفعل نحو:الدرسُ كُتِبَ[1] وهكذا.

دلالة الجملة الفعلية:

إنّ البحث في أيّ باب نحوي دون الولوج في نطاق المعنى لذلكم الباب أو تغييبه لقصور علمي، وضعف منهجي، تأباه اللغة حتماً وينفره منطقها، ذلك لأنّ غاية اللغة الأسمى هو المعنى،من هنا بات من الضرورة بمكان أن نبسط ولو اختصاراً القول في معنى الجملة الفعلية ودلالتها.

فالجملة الفعلية التي مسندها فعل تدلّ على الحدوث والتجدّد، سواء تقدّم المسند إليه على المسند أم لم يتقدم، كقولنا:(يجتهدُ زيدٌ)، أو (زيدٌ يجتهدُ)، «وإنّما قدّم المسند إليه لغرض من أغراض التقديم .» [1].

[1] -ينظر الجملة الفعلية علي أبو المكارم،ص37،38

كما أنّ للجملة عموماً دلالتين نقتصر على بيان دلالتي الجملة الفعلية دون الاسمية، وهما الدلالة القطعية والاحتمالية،والدلالة الظاهرة و الباطنة.

1-الدلالة القطعية والاحتمالية: تكون الجملة الفعلية عادة ذات دلالة قطعية؛أي تفيد معنى واحداً لا غير كقولنا: (حضرَ محمدٌ) و(سافر خالدٌ)، وتكون كذلك ذات دلالة احتمالية؛أي تحتمل أكثر من معنى، كقولنا:(كَرُمَ خالدٌ أباً) فهي تحتمل «أنّ خالداً كرم حال كونه أباً،ويحتمل أنّ أباه كرم»[2]،وكذلك قولهم:(اشتَريتُ قَدْحَ مَاءٍ)« تحتمل أنّك اشتريت ماءً مقدار قدح،وتحتمل أنّك اشتريت القدح، أي الإناء»[3] .

2- الدلالة الظاهرة والباطنة: ويقصد بالدلالة الظاهرة المعنى الذي يعطيه ظاهر اللفظ، أمّا الدلالة الباطنة فيقصد بها فحوى الكلام والمراد من ورائه، إذ لا يفهم من ظاهر العبارة مباشرة، كالكنايات والاستعارات وغيرها، مما لا يُتَوصَّلُ إلى معناه من ظاهر لفظه،من ذلك قوله تعالى: (فردوا أيديهم في أفواههم) [إبراهيم/9]؛أي لم يتلقوا النعم بالشكر[4]،وكقولهم:(رأيتُ أسَداً) ولم يرد السبع وإنّما أراد التشبيه، وكقول العرب:(رَمَتْنِي بِسَهْمٍ رِيشُهُ الكُحْلُ)؛أي بنظرة من عين مكحولة[5].

---

[1] -معاني النحو،فاضل السامرائي،ج1،ص19، 20

[2] -الجملة العربية والمعنى،فاضل السامرائي،ص12

[3] -معاني النحو،ج1،ص21

[4] -ينظر الجملة العربية والمعنى،ص20

[5] -ينظر معاني النحو،ج1،ص24

المحاضرة الخامسة:الفعل اللازم و الفعل المتعدّي

مفهوم الفعل: الفعل في اللغة: «نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام،أو قعود،أو نحوهما»، وفي الاصطلاح هو «ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة»[1] .

و يعرّفه النحاة باعتبار الإسناد كما نصّ على ذلك ابن الأنباري، إذ يرى أنّ الفعل « ما أسنِدَ إلى شيءٍ ولم يُسند إليه شيءٌ»[2]،ويعرّفه غيره باعتبارات أُخَر كالقرائن التي تدخل عليه، أو ما تدلّ عليه صيغته كتعريف ابن جني بقوله: « والفعل ما حَسُنَ فيه قد أو كان أمراً، فأمّا قد فنحو قولك :قد قام ،وقد قعد، وقد يقوم،وقد يقعد.

وكونه أمراً نحو قولك: قمْ،واقعدْ.. »[3].

فالملاحظ أنّ الفعل ينقسم باعتبار الزمن إلى ثلاثة أقسام ماضٍ ومضارع، وأمر ،وينقسم باعتبار المعنى إلى قسمين كذلك متعدٍ ولازمٍ.

وسوف نبدأ بالفعل المتعدي لأنّه هو الأصل؛ «لأنّ الحياة على اختلاف أنواعها وتباين طرائقها تعتمد على التعدّي، وإنّ اللزوم عارض طارئ»[4]،على أنّ سيبويه قد بدأ بالفعل اللازم قبل المتعدي.

1-الفعل المتعدي:

لقد بحث سيبويه الفعل المتعدي ضمن باب الفاعل فقال: "**هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول**" وجعل دراسته بعد الفعل اللازم، وعرّفه بالمثال كدأبه في تعريف مصطلحاته، ومثّل بـ**(ضرب عبدُ اللهِ زيداً)**، وجعل زيداً منصوباً لأنّه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل، ففسّر التعدي استناداً إلى نظرية العمل ومقتضياتها[5].

---

[1] -شرح شذور الذهب،ص27

[2] -أسرار العربية،ص28

[3] -اللمع في العربية ابن جني،ص15

[4] -ينظر المباحث اللغوية في العراق،مصطفى جواد،ص15

[5] -ينظر الكتاب ،ج1،ص34

و الفعل المتعدي « هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر نحو: **ضَرَبْتُ زَيْداً** »[1]،فيسمى الذي يصل بنفسه متعدياً وواقعاً و مجاوزاً،وعلامته أنْ تصله «هاء تعود على غير المصدر، وهي هاء المفعول به نحو: **البابُ أغلقتهُ** »[2] ،وأمّا التي تعود على المصدر فتتّصل بالفعل المتعدي، ولا تدلّ على تعديته نحو:**(الضربُ ضَربتُهُ زيداً)**[3]،وسمي واقعاً لوقوعه على المفعول به، وسمي مجاوزاً لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به[4].

وعند المحدثين «هو الذي يعبّر عن حدث لا يقتصر على الفاعل، بل يتجاوزه إلى المفعول»[5].

فالملاحظ أنّ الفعل المتعدي ينصب مفعوله، وهذا إن لم ينب المفعول عن فاعله أمّا فإن ناب عنه فحينها يجب رفعه، ويسمى آنئذٍ نائب فاعل نحو: **تُدُبِرَتِ الكتُبُ** والأصل: **تَدَبَرْتُ الكتُبَ**[6] .

أقسام الفعل المتعدي:

ينقسم الفعل المتعدي باعتبار الوساطة وعدمها إلى قسمين: فعل متعدّ بنفسه يصل إلى مفعوله دون واسطة، كقولنا: **ضَرَبَ زيدٌ عَمراً** وفعل متعدّ بحرف جرّ يصل به إلى مفعوله كقولنا: **ذَهبتُ بكَ** أَي **أذْهَبْتُكَ**.

وينقسم باعتبار العدد إلى ثلاثة أقسام متعدّ إلى مفعول به واحد، ومتعدّ إلى مفعولين، ومتعدّ إلى ثلاثة مفاعيل[7].

1-المتعدي إلى مفعول به واحد: نحو: **أَخَذتُ الكِتَابَ،ودَحْرَجْتُ الكُرةَ،وضَرَبْتُ زَيداً.**

---

[1] -شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج1،ص483

[2] -نفسه،ج1،ص484

[3] -ينظر نفسه،ص484

[4] -ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،ج2،ص244

[5] -في النحو العربي قواعد وتطبيق،ص103

[6] -ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج1،ص485

[7] -ينظر جامع الدروس العربية،ج1،ص34

2المتعدي إلى مفعولين: وقد جعله سيبويه قسمين: قسم منه يتعدى إلى مفعولين وإن شئت اقتصرت فيه على المفعول الأول فقط، نحو: **أَعْطَى عبدُ الله زَيداً درهماً،وكسَوتُ بِشراً الثيابَ الجِيَادَ، واخْتَرتُ الرجَالَ عَبدَ اللهِ**،وإن شئت قلت: **كَسَوتُ بِشراً، واختَرْتُ الرِجَالَ**[1].

وقسم ثانٍ يتعدّى إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، نحو:**حَسِبَ عبدُ اللهِ زَيداً بكراً**،و **ظنّ عمْرٌو خَالداً أَبَاكَ**،ذلك لأنّك تريد أن تبيِّن ما استقر عندك من حال المفعول الأول وتخبر عنه[2].

3-المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل: وليس لك أنْ تقتصر على أحد منها نحو: **أَرَى اللهُ بشراً زَيداً أَبَاكَ، نَبّأْتُ زَيداً عَمراً أَبَا فُلَان**[3] .

2- الفعل اللازم: «هو ما لا يتعدّى أثرُه فاعلَه،ولا يتجاوزه إلى المفعول به، بل يبقى في نفس فاعله مثل: **ذهبَ سَعيدٌ سَافَرَ خَالدٌ**»[4]،ويسميه سيبويه "الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول" كقولنا: **ذهبَ زيدٌ**،و**جَلسَ عَمرٌو**،وكذلك الفعل المبني لغير الفاعل، أو المبني للمجهول كقولنا:**ضُرِبَ زَيدٌ، ويُضرَبُ عمروٌ**، والذي يسميه سيبويه المفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل، ولم يتعدّه فعله إلى مفعول آخر[5] .

ويسمى الفعل اللازم بالفعل القاصر؛ لأنّه يلزم فاعله دون مفعوله، ويقصر إلى فاعله عن مفعوله[6] .

متى يكون الفعل لازماً:

لقد وضع النحاة قواعد تقريبية دالّة في الغالب على الأفعال اللازمة نسرد منها باختصار ما يلي:

*إذا كان من أفعال السجايا والغرائز نحو: شَجُعَ وجَبُنَ وحَسُنَ وقبُحَ.

---

[1] -ينظر الكتاب،سيبويه،ج1،ص37

[2] -ينظر نفسه،ج1،ص40

[3] -ينظر نفسه،ج1،ص41

[4] -جامع الدروس العربية،ج1،ص42

[5] -ينظر الكتاب،ج1،ص33

[6] -النحو العربي،إبراهيم بركات،ج3،ص109

*ما دلّ على هيئة نحو: طال وقصر.
*ما دلّ على نظافة أو دنس نحو: طَهُر ونَظُفَ،ودَنِس وسُخَ.
* ما دلّ على لون نحو:احْمَرّ واخْضَرَّ.
*ما دلّ على عيب نحو:عمِشَ وعوِرَ.
*ما كان على وزن (انْفَعَلَ) نحو انكسر وانطلق.
*ما كان على وزن (افْعَلّ) نحو اغبَرَّ وازْوَرَّ.
*ما كان على وزن (افْعَلَلّ) نحو: اقشَعرّ واطمَأَنَّ.
*ماكان على وزن (افْعَنْلَلَ) نحو:احرَنْجَمَ واقْعَنْسَسَ[1].

[1] –ينظر جامع الدروس العربية،ج1،ص43

المحاضرة السادسة: الفاعل

الفاعل:

الفاعل في اللغة هو مَنْ أَوجَدَ الفعل،أمّا اصطلاحاً فقد وردت الإشارة إليه مبكراً عند ابن السراج، الذي يرى أنّ الفاعل« هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل.ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله كان فاعلا في الحقيقة أو لم يكن كقولك جاء زيدٌ ومات عمروٌ»[1]؛أي هو الاسم الذي ذكرت الفعل قبله لأنّه لو ذكر الفعل بعده لارتفع الاسم على الابتداء[2] .

ويصف ابن جني الفاعل بما لا يترك ما يشاركه فيه، إذ يقول: «اعلم أنّ الفاعل عند أهل العربية كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم وهو مرفوع بفعله وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه، والواجب وغير الواجب في ذلك الاسم سواء، تقول في الواجب: (قامَ زَيدٌ)، وفي غير الواجب (مَا قَامَ زيدٌ) وهل يقوم زيد؟»[3].

و ينص بعد ذلك على تلازم الفعل والفاعل، ووجوب تقديم الفعل عليه وإلاّ كان من قبيل الابتداء كما سبق الذكر[4].

وعند الزمخشري «هو ماكان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً كقولك ضرب زيدٌ ،وزيدٌ ضارب غلامه وحسن وجهه وحقه الرفع ورافعه ما أسند إليه والأصل فيه أن يلي الفعل لأنه كالجزء منه فإذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخراً ومن ثم جاز ضَربَ غُلاَمَهُ زَيدٌ وامتنع ضَرَبَ غلامُهُ زَيداً. »[5] ،فذكر العامل فيه وهو الفعل وذكر رتبته مسوغاً إيّاها بالتلازم الواقع بينه وبين الفعل، إذ الفاعل كالجزء من الفعل[6].

---

[1] –الأصول في النحو،ج1،ص72، 73

[2] –ينظر نفسه،ج1،ص73

[3] –اللمع في العربية،ص33

[4] –ينظر نفسه،ص33

[5] –المفصل في علم العربية ،44

[6] –ينظر نفسه،44

ويجلي السيوطي الفاعل أكثر حينما بيّن علاقته المعقّدة بالفعل، إذ يرى أنّه« ما أسند إليه عامل مفرّغ على جهة وقوعه منه أو قيامه به »[1] ،ويقصد من جهة وقوعه منه كـ(ضَربَ زَيدٌ) و قيامه به كـ(مَاتَ زيدٌ)، إذ لم يقع الموت من زيد.

ولم يخرج النحاة المحدثون عن تعريف القدامى للفاعل، حيث يذهب فاضل السامرائي مذهب السيوطي أنّه «ما أسند إليه عامل مقدم عليه على جهة وقوعه منه أو قيامه به»[2].

حكمه ورتبته:

يجب رفع الفاعل وهو الأصل، وقد يجر لفظاً بالإضافة كقولهم:(إكرامُ المرءِ أبَاهُ فرضٌ) ،أو بحرف جرّ زائد كقولهم:(ماجاءَنَا مِنْ أَحَدٍ) وعامله في ذلك هو الفعل كما بيّنا آنفاً، شرط أن يكون الفاعل مؤخراً عن الفعل،أو شبهه كاسم الفاعل في قولنا:(زيدٌ قائمٌ غُلامَاه)،ولا يصحّ تقديمه عليه فقولنا :(زيدٌ حَضَرَ) يجعل زيداً مبتدأ لا فاعلاً، على أنّ الكوفيين يجعلونه فاعلاً تقدّم عن فعله، وأمّا جمهور النحاة فعندهم أنّ زيداً في الجملة هو مبتدأ، وفي حضر فاعل (ضمير) مستتر يعود على زيدٍ.

وتجدر الإشارة إلى أنّ من النحاة المحدثين من يجيز الجملتين لاختلاف المعنيين على أنّ الأصل هو تقدّم الفعل، ذلك أنّ قولنا: (حَضَرَ سَعْدٌ) تقال والمخاطب خالي الذهن لا يعلم عن المسألة شيئاً، فتخبره إخباراً ابتدائياً، وإن قلت: (سَعدٌ حَضَرَ) فقدمت الفاعل فلا يكون إلاّ لغرض من الأغراض، منها إزالة الوهم من ذهن المخاطب إذ لا يعلم أهو سَعْدٌ أم غيره، ومنها كذلك القصر والتخصيص، والتعظيم وهلم جراً[3].

أقسام الفاعل:

يقسّم الفاعل على ثلاثة أقسام: فاعل صريح، وفاعل مؤول، وضمير.

1-الفاعل الصريح: نحو: (جاءَ زَيدٌ) فزيد فاعل صريح .

---

[1] -همع الهوامع،ج2،ص253

[2] -معاني النحو،ج1،ص55

[3] -ينظر نفسه،ج1،ص57، 58

2-الفاعل المؤول: وهو أن يأتي الفعل ويكون فاعله مصدراً مفهوماً من الفعل بعده نحو: (يَحسُنُ أنْ تَجتَهِدَ)؛ أي يحسن اجتهادُك . فاجتهادك فاعل مرفوع للفعل يحسن.

3-الفاعل الضمير ويكون إمّا متصلاً كالتاء في(قمتُ)، والواو في (قَامُوا)،والألف في (قَامَا)،والياء في (تقومين)،وإمّا منفصلاً مثل (هو) في قولنا:(مَاقامَ إلاّ هُوَ)،وإمّا مستتراً نحو:(أقُومُ وتَقُومُ)[1].

تقديم المفعول على الفاعل:

إنّ الأصل يوجب أن يتقدم الفاعل على المفعول به، وهو أصل الوضع، ولكن قد يتقدم المفعول به على الفاعل وجوباً، وذلك إذا كان المفعول به اسم شرط نحو:(أياً تَضْرِبْ أَضْرِبْ)،أو كان ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله نحو:(إيَّاك نعْبدُ)،وقد يتقدم عليه جوازاً نحو:(زَيداً ضَرَبَ عَمْروٌ)،على أنّه يجب تقديم الفاعل إذا خِيفَ من التباس أحدهما بالآخر، وذلك حينما يخفى الإعراب كقولنا: (ضَرَبَ موسى عيسى) فموسى فاعل وعيسى مفعول به وجوباً لعدم ظهور الإعراب عليهما[2].

أمّا إذا رُفِعَ اللبس فجاز تقديم المفعول وتأخيره، كما إذا كانت هناك قرينة تبين الفاعل من المفعول نحو:(أَكَلَ مُوسَى الكِمَّثْرَى[3])[4].

وحري بنا ههنا أن ننوه إلى أنّ مدار تقديم المفعول على الفاعل إنّما يكون للعناية والاهتمام[5]، كما نص على ذلك سيبويه بقوله المشهور: «كأنّهم إنّما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإنْ كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم »[6].

---

[1] -ينظر جامع الدروس العربية،ج2،ص358، 359

[2] -ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج1، ص439، 440 ،441

[3] -الكمّثرى نوع من الإجّاص الأوربي.

[4] -ينظر نفسه،ص442

[5] -ينظر معاني النحو،ج1، ص68، 69

[6] -الكتاب،ج1،ص34

تذكير الفعل مع الفاعل وتأنيثه:

إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث حقيقي أو مجازي لحقته تاء التأنيث الساكنة كقولنا:(قَامَتْ هندٌ، وطَلَعتِ الشَمْسُ)،على أنّها تلزم هذه التاء الفعل الماضي في موضعين:

1-أن يسند الفعل الماضي إلى ضمير مؤنث متّصل، مجازياً كان المؤنث أم حقيقياً كقولنا: (هندٌ قامتْ والشَمْسُ طَلَعتْ)،فلا نقول: قامَ ولا طلَعَ[1].

2-«أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقي التأنيث نحو: (قَامَتْ هندٌ) »[2]،ومعنى هذا أنّ التاء لا تلزم المؤنث المجازي الظاهر فنقول: (طلعَ الشَّمسُ، وطَلَعَتِ الشَّمسُ)،ولا في الجمع فنقول:(قامَتِ الهنداتُ، وقَامَ الهنداتُ)[3].

أمّا إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير إلاّ، جاز إثبات التاء وحذفها، وإثباتها أحسن كقولهم: (أتَى القَاضِي بِنت الوَاقِفِ)، والأجود قولنا:(أَتَتْ)،أمّا إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ(إلاّ) فلا تثبت التاء عند جمهور النحاة كقولهم:(مَا قَامَ إلاّ هِندٌ ومَا طَلَعَ إلاّ الشَّمْسُ)[4].

أمّا إذا أسند الفعل إلى جمع مذكر سالم فحكم الفعل فيه كحكمه مع واحده فنقول: (حَضَرَ المُحَمَّدُونَ)، ولا تقول: (حَضَرَت المُحَمَّدُونَ)، وماعداه يجوز فيه إثبات التاء وحذفها كما بيّنا آنفاً[5].

---

[1] -ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج1،ص432

[2] -نفسه،ص432

[3] -ينظر نفسه،ص432

[4] -ينظر نفسه،،ص433

[5] -ينظر معاني النحو،ج2،ص74

المحاضرة السابعة: المفعولات (المفعول به)

المنصوبات خمسة عشر، منها خمسة مفعولات، و هي من متممات الجملة الفعلية وأصل المنصوبات كلّها، وهي المفعول به، و المفعول المطلق، و المفعول لأجله، و المفعول فيه (الظرف)(ظرف الزمان وظرف المكان)، و المفعول معه.

على أنّ ابن جني قد بدأ بالمفعول المطلق[1]؛ لأنّه غير مقيّد مقارنة بالمفعولات بالمفعولات الأخرى.

المفعول به:

وهو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك:(ضرب زيدٌ عمراً) وبلغت البلد»[2]، و عند ابن هشام هو «ما وقع عليه فعل الفاعل كـ (ضَرَبْتُ زَيْداً) »[3]،سمّاه سيبويه المفعول فقط دون تقييد[4]، وسماه ابن السراج المفعول به، ووضح المراد منه فقال: «اعلم أنّ هذا إنّما قيل له مفعول به لأنّه لمّا قال القائل:ضرب وقتل، قيل له: هذا الفعل بمن وقع؟ فقال بزيد أو عمرو... »[5].

وعرّفه ابن الأنباري استناداً إلى التعدية فجعله« كلّ اسم تعدى إليه فعل»[6]، وجعل العامل فيه هو الفعل، وهو رأي جمهور النحاة[7].

ويبدو أنّ جميع التعريفات التي جاءت بعد ذلك نقلت تعريف الزمخشري السابق .

وخصّه ابن جني كذلك بالتعدي، وجعل الاسم المجرور بحرف الجر في موضع نصب

---

[1] –اللمع في العربية،ص46

[2] –المفصل في علم العربية،ص60

[3] –شرح شذور الذهب،ص283

[4] –ينظر الكتاب،ج1،43

[5] –الأصول في النحو،ج1،ص169، 171

[6] –أسرار العربية،ص64

[7] –ينظر نفسه،ص64، 65

بالفعل كقولنا: (مررت بزيدٍ)،ولا يجوز أن نقول: (مررت زيداً) إلاّ في ضرورة الشعر فهو

مفعول به في الأصل[1] .

أقسامه:

المفعول به قسمان صريح وغير صريح.

المفعول به الصريح: وهو أيضاً ينقسم على قسمين ظاهر مثل قولنا: (فَتَحَ خالدٌ الحيرةَ)، وضمير متصل مثل قولنا: (أكرمتكَ وأكرمتهم)، أو ضمير منفصل مثل قوله تعالى: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ [الفاتحة/5][2].

وأمّا غير الصريح فثلاثة أقسام:

1-مؤول بمصدر بعد حرف مصدري كقولهم: (علمتُ أنّك مُجتَهِدٌ)

2-جملة مؤولة بمفرد مثل: (ظننتكَ تَجْتَهِدُ).

3-جار ومجرور مثل: (أمسكت بيدكَ)، وقد يحذف ههنا حرف الجر فينصب المجرور على أنّه مفعول به، ويسمى حينئذٍ منصوباً على نزع الخافض[3] .

أحكام المفعول به:

1-يجب نصبه، فقد ينصب بالظاهر أو يكون في محل نصب كما سبقت الإشارة في المفعول به غير الصريح ، وينْصِبُ المفعولَ به أربعةُ أشياء، الفعل المتعدي نحو:(ضرب زيدٌ عمراً)، ووصفه أي وصف الفعل المتعدي نحو:كقوله تعالى : ﴿إنّ الله بالغ أمرَهُ﴾، ومصدره كقوله تعالى: ﴿ولولا دفع الله الناسَ﴾، واسم فعله كقوله تعالى: ﴿عليكم أنفسَكم﴾[4].

2-أنّه يجوز حذفه لدليل كقولهم: (رَعَتِ المَاشِيةُ)؛ أي رعت الماشية العشبَ، ويقال أيضاً: (هل رأيتَ خَلِيلاً) فتقول:(رأَيتُ)؛ أي رَأَيتُ خَلِيلاً[5].

---

[1] -ينظر اللمع في العربية،ص46

[2] -ينظر جامع الدروس العربية،ج3،ص429

[3] -ينظر نفسه،ج3،ص430

[4] -ينظر شرح شذور الذهب،ص283، 284

[5] -ينظر جامع الدروس العربية،ج3،ص430

3-أنّه يجوز أن يحذف فعله لدليل كقوله تعالى: ﴿ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً ﴾؛ أي أنزل خيراً[1]، وتقول لمن تأهّب للسفر (مَكَةَ) أي: (تُرِيدُ مَكَّةَ)، ولمن سدّدَ سَهْماً

(القرطاسَ) بإضمار الفعل تُصِيبُ أي (تصيبُ القِرْطَاسَ)[2].

وقد يضمر وجوباً في باب الاشتغال كقولنا:(زيداً ضربتُهُ)،فنصب زيداً بفعل مضمر محذوف وجوباً تقديره ضربت[3].

4-أنّ الأصل في المفعول به أن يتأخر عن الفعل والفاعل، ولكن قد يتقدم على الفاعل،أو على الفعل والفاعل معاً[4].

تقديم المفعول به:

الأصل في الجمل الفعلية التي تحتوي على المفعول به أن يؤتى فيها بالفعل ثم الفاعل ثم المفعول به على هذا الترتيب، نحو: (ضرب زيدٌ عمراً)، ولا يعدل عن هذا التعبير إلاّ لسبب، فيقدم المفعول به على الفاعل أو على الفعل.

1-وجوب تقديم المفعول به: يجب تقديم المفعول به على الفاعل والفعل معاً في مسائل منها:

*إذا تضمن شرطاً نحو قولهم: (منْ تكرم أكرمه)،و(أيَّهُم تَضْرِبْ أَضْرِبْهُ)

*إذا أضيف إلى شرط نحو: (غلامَ من تضرب أضربْ)

*إذا تضمن استفهاماً نحو:(منْ رأيتَ، ومن اكرمتَ).

*أن ينصبه جواب (أمّا) نحو قوله تعالى: ﴿فأما اليتيمَ فلا تقهرْ﴾.

*أن يكون معمول كم الخبرية نحو: «كم غلامٍ ملكت،أي كثيراً من الغلمان ملكت»[5].

2-وجوب تأخير المفعول به:

---

[1] -ينظر نفسه،431

[2] -ينظر شرح شذور الذهب،ص285

[3] -ينظر نفسه،ص285

[4] -ينظر جامع الدروس العربية،ج3،ص431

[5] -همع الهوامع،ج3،ص10

*أن يكون مع فعل تعجبي نحو:(مَا أَحْسَنَ زَيْداً).

*أن يكون مع فعل موصول بحرف نحو: (من البرِّ أنْ تكفّ لِسَانَكَ).

*أن يكون مع فعل موصول بجازمٍ نحو:(لم أضْرِبْ زَيداً)، فلا يقدم على الفعل فيفصل بينه وبين الجازم، ولكن إذا قدم على الجازم فيجوز[1].

*أن يكون مع فعل موصول بلام الابتداء مثل:(لِيَضرِبْ زيدٌ عمراً)، أو موصول بلام القسم مثل: (والله لأضربنّ زيداً)، أو موصول بقد مثل:(قد ضربتُ زيداً)، أو موصول بسوف مثل: (سوف أضرب زيداً)، فلا يجوز تقديمه هنا على الفعل[2].

حذف المفعول به:

يحذف المفعول به في أمرين:

1-أن يحذف من الكلام لفظاً لكنه مراد معنى وتقديراً، ويسميه النحاة الحذف اختصاراً، ويكون بدليل نحو قوله تعالى: ﴿ ذَرنِي ومَنْ خَلَقتُ وَحِيداً ﴾؛أي من خلقته، وذلك لأنّ الاسم الموصول لابد له من عائد يعود عليه[3].

2-ألاّ يذكر المفعول أصلاً ؛ لأنّه غير مراد، ويسميه النحاة الحذف اقتصاراً، كأن تقول (هو يُكْرِمُ ويُطْعِمُ)، فلا تذكر المفعول به أصلاً لأنّه يريد مجرد الحدث مسنداً إلى فاعله دون تعلقه بشيء آخر؛ أي هو متصف بخصلة الإكرام و الإطعام[4].

فالمفعول به هنا غير مراد، ولا يصح تقديره ولو كان متعدياً، لذلك قلنا لا يذكر ولم نقل يحذف لأنّه هنا لا يقدر ولا ينوى أصلاً[5].

---

[1] -ينظر همع الهوامع،ج3،ص11

[2] -ينظر نفسه،ج3،ص11

[3] -ينظر معاني النحو،ج2،ص115

[4] -ينظر نفسه،ج2،ص118

[5] -ينظر نفسه،ج2،ص117

المحاضرة الثامنة :المفعول المطلق

المفعول المطلق: « ويعني به المصدر»[1] كما ذكر ابن السراج فسماه المفعول المطلق، ويسميه المصدر، ووصفه بأنّه «مصدر الفعل الذي يعمل فعله فيه»[2].

« والمفعول المطلق هو المصدر المنتصب توكيداً لعامله أو بياناً لنوعه أو عدده نحو:(ضَرَبْتُ ضَرباً) و(سرت سير زيدٍ) و(ضربت ضربتين)»[3]، وقيل سمي مطلقاً لصدق المفعول عليه؛ لأنّه غير مقيد كبقية المفعولات الأخرى[4]، فحينما نقول ضربت ضرباً فالضرب مفعول لأنّه نفس الشيء الذي فعلته، وهو خلاف قولك: (ضربت زيداً)،فزيد هنا ليس الشيء الذي فعلته ولكن هو من فعلت به فعلاً وهو الضرب، فالمفعول المطلق هو المفعول الحقيقي[5].

والمفعول المطلق هو مصدر فضلة يأتي غالباً بعد تمام الكلام، لذا وجدنا من يصفه هكذا في تعريفه له كما جاء عند ابن هشام، إذ يرى أنّ المفعول المطلق «هو المصدر الفضلة المؤكد لعامله أو المبين لنوعه أو لعدده»[6].

أنواعه:

يذهب النحاة إلى أنّ أنواع المفعول المطلق ثلاثة، المؤكد لعامله والمبين لنوعه والمبين لعدده.

1-المؤكد لعامله:

وذلك كقولك:(ضربتُ زيداً ضرباً)، فالضرب عند النحاة أكّد العامل وهو الفعل ويرى الرضي الأستراباذي أنّه تأكيد للمصدر الذي هو مضمون الفعل،

---

[1] -الأصول في النحو،ج1،ص159، 160

[2] -نفسه،ص160

[3] -شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج1،ص505

[4] -ينظر نفسه،ص505

[5] -ينظر شرح شذور الذهب،ص297

[6] -نفسه،ص296

وإنّما قالوا تأكيد للفعل توسعاً فقط[1]، أي عندما نقول: (قُمتُ قِياماً) فقد أكدت الحدث وحده ولم تؤكد الحدث والزمن معاً أي الفعل، إذ لو أردت تأكيد الفعل لكررته فقلت: (قام قام محمدٌ)،فتكون قد أكدت الحدث والزمن معاً، ولو أردت تأكيد الزمن فقط لقلت: (قام محمد حيناً)،أمّا قولك: (قامَ محمدٌ قياماً) فيكون التأكيد للحدث فقط[2] .

2-المبين للنوع:

والمقصود بالنوع المصدر الموصوف إمّا أن يكون موضوعاً على معنى الوصف كالقهقرى والقرفصاء أي رجع القهقرى، وجلس القرفصاء، وجلس جِلسَةَ الأسد، أو أن يكون موصوفاً بصفة مع ثبوت الموصوف نحو: (جلستُ جلوساً حسناً)[3].

3-المبين للعدد:

وهو ما يدل على عدد المرات، ويكون مصدراً موضوعاً له نحو: ضربتُ ضَرَبَةً وضربتينِ وضَرَباتٍ، أو يكون مصدراً موصوفاً بما يدل عليه نحو: ضربتُه ضَرْباً كثيراً، وقد يكون عدداً صريحاً مميزاً بالمصدر نحو:(ضَربتُه ثلَاثَ ضَرباتٍ)، كما قد يكون آلة موضوعة موضع المصدر نحو:(ضربته سوطاً وسوطين) أي ضربته ضربةً بسوطٍ[4].

وقد أضاف بعض المحدثين أنواعاً أخرى للمفعول المطلق، مثل المفعول المطلق المؤكد لمضمون الجملة كقولهم: (أنت ابنِي حقاً)، وهو أوسع من المؤكد للعامل[5]، ومنها المبين للمقدار كقولهم:(أنا لا أظلمك ذرةً من الظلم أو مثقالاً من الظلم)؛وهو تعبير مجازي، ويضيفون قسماً آخر مستقلاً برأسه وهو النائب عن الفعل، وهو ليس مؤكداً ولا مبيناً كقولك:(إقداماً يا سَعيدُ) فمعناه الأمر؛ أي أقدم،

---

[1] -شرح الرضي على الكافية،ج1،ص347

[2] -ينظر معاني النحو،ج2،ص184

[3] -ينظر شرح الرضي على الكافية،ج1،ص349

[4] -ينظر نفسه،ج1،ص350

[5] -معاني النحو،ج2،ص188

لكن إذا قيل (أقدم إقداماً يا سعيدُ) « لم يفد المصدر معنى الأمر وإنّما يفيد التوكيد»[1] .

نائب المفعول المطلق:

قد ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل عليه وهي:

*كُلّيتُه نحو: (جدّ كلَّ الجدّ)، و(ملْ كلَّ الميل).

*بعضيته نحو:(ضربتُه بعضَ الضربِ).

*نوعه نحو:(رجع القَهْقَرَى).

*صفته نحو:(سرتُ أحسنَ السَيرِ).

*هيئته نحو:(يموت الكافر مِيتةَ سُوءٍ).

*مرادفه نحو:(قمتُ الوُقُوفَ، وافرَحْ الجَذَل)[2].

حذف عامل المفعول المطلق:

لا يجوز عند بعض النحاة حذف عامل المصدر المؤكد لأنّه جاء لتقوية عامله وحذفه مناف لذلك، وأما غير المؤكد فيجوز حذف عامله كقولهم:(سير زيدٍ) لمن قال :أي سير سرت؟ وضربتين لمن قال لك كم ضربت زيداً؟[3].

ويحذف وجوباً إذا وقع المصدر بدلاً من فعله وهو مقيس في الأمر والنهي نحو:قياماً لا قعوداً؛ أي قمْ قياماً ولا تقعد قعوداً، والدعاء نحو سقياً لك؛ أي سقاك الله[4].

و« يحذف كذلك عامل المصدر وجوباً إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ نحو:(أتَوانِياً وقد عَلاَكَ المَشِيبُ؟) أي أتَتَوانَى وقد علاك المشيبُ؟»[5].

---

[1] –نفسه،ص192

[2] –شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،ج2،ص323، 324

[3] –ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج1،ص511

[4] –نفسه،ص513

[5] –نفسه،ج1،ص513

مصادر مسموعة:

هناك مصادر استعملت مفعولات مطلقة وصارت كالأمثال منها:

سمعاً وطاعةً، وعجباً لك، وحمداً وشكراً،و سبحان الله، ومعاذ الله، ولبيك وسعديك، وغيرها كثير.

المحاضرة التاسعة: المفعول لأجله

المفعول لأجله:

« وهو المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل، كـ (قمت إجلالاً لك)، ويجوز فيه أن يجر بحرف التعليل، ويجب في معلل فقد شرطاً أن يُجَرّ باللام أو نائبها»[1].

وقد ذكره سيبويه في باب ما ينتصب من المصادر لأنّه عذٌر لوقوع الأمر، وجعله تفسيراً لما قبله لِمَ كان؟ كقولك:(فعلت ذاك حذارَ الشر)، و(فعَلتُ ذلك مَخافةَ فلان)، وسمّاه سيبويه المفعول له[2].

وسمّاه ابن السراج أيضاً المفعول له، ونص على أنّه لا يكون إلاّ مصدراً عامله فعل غير مشتق منه[3].

وعند ابن مالك «هو ما دلّ على مراد الفاعل من الفعل كدلالة التأديب من قولك ضربتُه تأديباً»[4].

وفي شرح الكافية «هو ما فعل لأجله فعل مذكور مثل: (ضربتُه تأديباً) و(قعدت عن الحرب جُبْناً)»[5].

واشترط النحاة في المفعول لأجله ثلاثة شروط تضمّنها تعريف ابن عقيل لهذا النوع من المفعولات فقال: «هو المصدر المفهم علةً المشارك لعامله في الوقت والفاعل»[6]،كقولهم: (ضربت ابني تأديباً)فتأديباً مصدر وهو الشرط الأول، وهو مفهم للتعليل، فهو يصح أن يقع في جواب لِمَ فعَلْتَ الضربَ؟ وهو كذلك مشارك لضربت في الوقت والفاعل[7] .

---

[1] –شرح شذور الذهب،ص299

[2] –ينظر الكتاب،ج1،ص367

[3] –ينظر الأصول في النحو،ج1،ص206

[4] –شرح التسهيل،ج2،ص196

[5] –شرح الرضي على الكافية،ج1،ص607

[6] –شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج1،ص520

[7] –ينظر شرح ابن عقيل،ص521

حكمه:

جواز النصب إذا تحققت الشروط الثلاثة المذكورة، أما إذا فقد شرط منها فإنّه يجرّ بحرف التعليل كاللام، أو من، أو في، أو الباء[1].

فما فقد شرط المصدرية كقولهم: (جئتك للماء وللعشب)، ومثال ما فقد الاتحاد في الزمان قولك: (جئتك اليوم للسفر غداً)، وما فقد الاتحاد في الفاعل قولك:(قمتُ لأمرِكَ إيّاي)[2].

وأضاف الرضي شرطاً رابعاً وهو أن يكون من أفعال القلب، فلا يصح(جئتُ قَتْلاً للكافر)؛لأنّ القتل ليس قلبياً[3]، والمراد من الأفعال القلبية المصادر القلبية التي منشؤها الحواس الباطنة، كالتعظيم والإجلال والتحقير والخشية والخوف والرغبة والرهبة والحياء والوقاحة والعلم والجهل وغيرها[4].

أحكام المفعول لأجله:

للمفعول لأجله ثلاثة أحكام نلخصها في النقاط الآتية:

1-ينصب إذا استوفى الشروط التي سبق ذكرها آنفاً، وإلاّ يجرّ بحرف الجر المفيد للتعليل.

2-يجوز أن يتقدم المفعول لأجله على عامله سواء أكان منصوباً أم مجروراً نحو:(رغبة في العلم أتيت)، و(للتجارة سافرت).

3-«لا يجب نصب المصدر المستوفي شروط نصبه بل يجوز نصبه وجره، وهو في ذلك على ثلاث صور»[5].

*إذا تجرد من (ألـ) والإضافة فالأكثر نصبه وقد يجرّ .

*إذا اقترن بـ(ألـ) فالأكثر جرّه بحرف الجر نحو:(سافرتُ للرغبةِ في العِلمِ)،وقد ينصب قليلاً.

---

[1] -ينظر نفسه،521

[2] -ينظر شرح شذور الذهب،ص300، 301، 302

[3] -ينظر شرح الرضي على الكافية،ج1،ص614، ومعاني النحو،ج2، ص272.

[4] -ينظر جامع الدروس العربية،ج3،ص455

[5] -نفسه،ص458

*إذا كان مضافاً فالأمران سواء نصبه وجره بحرف الجر نحو: (تركْتُ المُنْكَرَ خشيةَ الله أو لخشيةِ الله أو مِنْ خَشيةِ الله)[1].

المحاضرة العاشرة:المفعول فيه (الظرف)

المفعول فيه:

وهو(الظرف)، والظرف هو الوعاء الذي توضع فيه الأشياء، لذلك سميت ظروفاً «لأنّ الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها»[2]، وهو «ما ضمّن من اسم وقت أو مكان معنى باطراد لواقع فيه مذكور أو مقدر ناصب له»[3]، أو هو « زمان أو مكان ضمن معنى (في) باطراد نحو :(امكث هنا أزمنا)، فهنا مكان و (أزمنا) ظرف زمان وكّل منهما تضمن معنى (في)؛ لأنّ المعنى امكث في هذا الموضع وفي أزمنٍ »[4].

فلا يسمي النحاة اسم الزمان ولا اسم المكان ظرفاً حتّى يتضمن معنى (في) التي تفيد الظرف نحو:(سرت يمينك) و(قدمت صباح اليوم)، فالسير كان في جهة اليمين، والقدوم كان في الصباح، فكان اليمين ظرفاً للسير، وكان الصباح ظرفاً للقدوم[5].

وإن لم يتضمن معنى (في) لا يعدّ ظرفاً كقولهم: (أخافُ يومَ القيامةِ) فليس يوم القيامة) ظرفاً بل مفعولاً به ؛لأنّ الخوف ليس واقعاً في يوم القيامة بل قبله[6]. قبله[6].

ويعرّفه ابن هشام بقوله: «هو ما ذكر فضلة لأجل أمر وقع فيه: من زمانٍ مطلقاً أو مكان مبهمٍ أو مفيد مقداراً، أو مادته مادة عامله كصمت يوماً أو يوم الخميس وجلست أمامك، وسرتُ فَرسَخاً وجَلستُ مَجْلِسَكَ، والمكاني غيرهن يجر

---

[1] –ينظر جامع الدروس العربية،ج3،ص458

[2] –معاني النحو،ج2،ص217

[3] –همع الهوامع،ج3،ص136

[4] –شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج1،ص526

[5] –ينظر معاني النحو،ج2،ص218

[6] –ينظر نفسه،ج2،ص218

بفي كـ "صليتُ في المسجدِ" ونحو:"قالا خَيْمَتَيْ أمِّ مَعْبَدِ"، وقولهم:(دَخَلتُ الدَارَ) على التوسع»[1].

حكمه وعامله:

حكم المفعول فيه النصب دائماً، وناصبه هو الفعل الواقع فيه ظاهراً نحو: (قُمْتُ يومَ الجمعة)؛ فالقيام واقع في يوم الجمعة، وهو العامل فيه، أو يكون مقدراً نحو: (زَيدٌ أَمَامَك، والقتالُ يَومَ الجمعة) فالعامل فيهما كائنٌ أو مستقر أي زيد مستقر أو كائنٌ أَمَامَك، والقِتَالُ كائنٌ يَومَ الجمعة[2].

على أنّ الأصل في الظرف الجر بـــ(في) كما أشرنا، وقد تجّر بغير في كأن تجر بـ(عن) فنقول: (جلسْنَا عَن يَمينِ الأستاذ)[3] .

فيكون المفعول فيه منصوباً نحو:(آتِيكَ مَسَاءً)، أو في محل نصب نحو:(أنا زائرُكَ حَيْثُمَا تَقْطُن)، فحيث مبني على الظم في محل نصب على الظرفية المكانية[4].

ويعمل في الظرف كذلك ما فيه معنى الفعل، كشبه الجملة في قولنا:(زيد في الدار أمامك)، فالعامل في الظرف ههنا هو ما في شبه الجملة من معنى الفعل، أو المصدر في قولنا: (اجتِمَاعُنَا غَداً يكونُ في القَاعةِ التي أَمَامَ الحَديقَةِ)، فالعامل في الظرف (غداً) هو المصدر المبتدأ (اجتماع)، أو اسم الفعل، أو اسم الفاعل كقولهم: (نَزَالِ عِندَنَا هذِه الليلةَ فأنتَ جَلِيسُنَا اليَومَ) فـهذه اسم إشارة مبني في محل نصب على الظرفية، والعامل فيه هو اسم الفعل (نزالِ)،أما العامل في الظرف (اليوم) فهو اسم الفاعل أو صيغة المبالغة (جليس)[5] .

أقسام المفعول فيه:

المفعول فيه قسمان، ظرف زمان وظرف مكان.

---

[1] –شرح شذور الذهب،ص303، ة304

[2] –ينظر همع الهوامع،ج3،ص137

[3] –النحو العربي،إبراهيم بركات،ج.3،ص317

[4] –ينظر نفسه،ج3،ص317

[5] –ينظر نفسه،ج3،ص318

ظرف الزمان: وهو «ما يدلّ على وقت وقع فيه الحدث نحو: سافرت ليلاً. »[1]

ظرف المكان: فهو «ما يدل على مكان وقع فيه الحدث نحو: وقفت تحت علم العلم»[2].

وينقسم باعتبار آخر سواء أكان زمانياً أم مكانياً إلى مبهم ومختص، وإلى متصرف وغير متصرف.

الظرف المبهم :وهو ما دلّ على زمان أو مكان غير معيّن، فما دلّ على قدر من الزمان غير المعين فنحو: أبد، و أمد، وحين، ووقت، وزمان، وما دل على مكان غير معيّن فنحو:الجهات الست وهي (أمام ووراء ويمين ويسار وفوق وتحت) وما جرى مجراها، وكأسماء المقادير المكانية، كميل وفرسخ وكيلومتر وجانب ومكان وناحية ونحوها[3].

الظرف المختص: ويسمى كذلك المحدود، وهو ما دلّ على وقت أو مكان معيّن، فمن الزمان المعين: ساعة ويوم وليلة وأسبوع وشهر وسنة وعام، أمّا ظرف المكان المختص والمعيّن فنحو: دار، ومدرسة، ومكتب، ومسجد، وبلد، ومنه أسماء البلاد والقرى والجبال والأنهار والبحار وغيرها[4].

الظرف المتصرف والظرف غير المتصرف:

الظرف المتصرف: الظرف المتصرّف من الزمان والمكان هو ما استعمل ظرفاً وغير ظرف، كـ يوم ومكان، فيستعمل ظرفاً نحو: سرتُ يوماً، وجَلسْتُ مكَاناً ويستعمل غير ظرف كأن يستعمل مبتدأ مثل: يَومُ الجمعةِ يومٌ مباركٌ، ومَكَانُكَ حَسَنٌ وقد يستعمل فاعلاً أيضاً نحو: جاءَ يَومُ الجُمعةِ، وارْتَفَعَ مَكَانُكَ[5].

---

[1] –جامع الدروس العربية،ج3،ص459

[2] –نفسه،ص459

[3] –ينظر جامع الدروس العربية،ج3،ص459

[4] –ينظر نفسه،ج3،ص460

[5] –ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج1،ص533

ويكون من الظرف المتصرّف ماهو منصرف نحو: يوم، وشهر، وحول، ومنه غير المنصرف نحو: غدوة وبكرة علمين لهذين الوقتين، قصد بهما التعيين أو لم يقصد[1].

الظرف غير المتصرف: وهو ما لا يستعمل إلاّ ظرفاً أوشبهه، ومنه المنصرف نحو: سحر، وليل، ونهار، وعِشاء، ومساء، وعشية، وعتمة غير مقصود بها التعيين، ومنه غير المنصرف نحو: سحر مقصود بها التعيين[2] .

ومنه نوع ثانٍ، وهو ما يلزم النصب على الظرفية أو الجر بمن أو إلى أو حتى أو مذ أو منذ نحو: قبلُ وبعدُ و فوق وتحت ولدن وعند ومتى وأين و هنا وثَمَّ وحيثُ والآنَ[3] .

الظروف المعربة والظروف المبنية:

الظروف كلّها معربة إلاّ بعضها، فمما بني من ظرف الزمان: إذا، ومتى، وأيان، وإذ، وأمس،والآن ومذ، ومنذ، وقط، وعوضُ، وبينا وبينما، وريث وريثما، وكيف وكيفما، ولماّ[4].

وممّا بني من ظروف المكان: حيثُ، وهنا، وثمَّ وأين، وبعض مما قطع عن الإضافة لفظاً من أسماء الجهات، وقبلُ وبعدُ[5].

وبعضها مما يشترك بين الزمان والمكان وهو: أنّى، ولدي، ولدن .

ويلحق بالظروف المبنية ما جاء مركباً من ظروف الزمان نحو: أفعلُ هَذَا صَبَاحَ مَسَاءَ، وليلَ ليلَ، ويومَ يومَ، ونهارَ نهارَ[6] .

ما ينوب عن الظرف:

ينوب عن الظرف أشياء منها:

---

[1] –ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،ج2،ص363

[2] –ينظر نفسه،ج2،ص363

[3] –ينظر جامع الدروس العربية،ج3،ص460

[4] ينظر القواعد الأساسية للغة العربية،السيد أحمد الهاشمي،ص208

[5] –ينظر نفسه،ص208

[6] –ينظر نفسه،ص208

ينوب المصدر عن ظرف المكان نحو: جلستُ قربَ زيدٍ، وينوب عنه صفته نحو: جَلسْتُ شَرْقِيَّ الدَارِ؛ أي مكاناً شرقي الدار، وينوب عنه عدده نحو :سِرتُ عِشرينَ يَوماً، وسِرتُ خمْسَةَ أميالٍ[1]، و المضاف إلى الظرف مما دلّ على كلّية أو جزئية نحو: مَشيتُ كُلَّ الفَرسخِ ، وأراهُ بَعضَ الأَحيَانِ، وينوب عنه اسم الإشارة نحو: سِرتُ ذلكَ اليَومِ سَيراً سَرِيعاً، وينوب عنه العدد المميز للظرف أو المضاف إليه نحو: مَشيتُ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ، وسِرتُ أربَعينَ فَرسَخاً [2].

[1] –ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،ج2،ص363،ومعاني النحو،ج2،ص233.

[2] –ينظر القواعد الأساسية للغة العربية ،ص207

المحاضرة الحادية عشرة: المفعول معه

المفعول معه:

« وهو كلّ ما فعلت معه فعلاً وجاز أن يكون معطوفاً، وذلك كقولك:(قمت وزيداً)؛أي مع زيدٍ و(استوى المَاءُ والخَشَبَةَ)؛أي مع الخشبة، و(جاء البرد والطَيَالِسَةَ) أي مع الطيالسة، و(ما زلتُ أسيرُ والنيلَ)؛ أي مع النيل، و(لو تُرِكَتِ الناقةُ وفَصِيلَهَا لرضعها) أي مع فصيلها... »[1]

وسمّاه سيبويه المفعول معه فقال: "**هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنّه مفعول معه**"، وجعل منه قول العرب :(ما صَنَعْتَ وأَبَاكَ)، حيث لم تغير الواو المعنى، إذ تُعْمِلُ في الاسم ما قبلَها[2].

فالواو ههنا بمعنى (مع)، إذ لا تكون في العطف بهذا المعنى[3].

ويعرّفه ابن هشام بقوله: « وهو الاسم الفضلة التالي واو المصاحبة مسبوقة بفعل أو ما فيه معناه وحروفه كـ (سرتُ والنِيلَ) و(أنَا سَائرٌ والنِيلَ). »[4].

وحدّه ابن الحاجب بأنّه« المذكور بعد واو لمصاحبة معمول فعل لفظاً أو معنى»[5]،ونص الرضي على أنّ المقصود بالمصاحبة كونه مشاركاً لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد[6].

حكمه:

للمفعول معه بعد الواو ثلاث حالات:

1-يجب نصبه على المفعولية إذا امتنع العطف لمانع نحو:(لا تنه عن القبيح وإتيانَه)، لأنّه على العطف يصبح المعنى لا تنه عن القبيح وعن إتيانه، وهو من التناقض، فيجب نصب المفعول معه هنا[7].

---

[1] -اللمع في العربية،ص51

[2] -ينظر الكتاب،ج1،ص297

[3] -ينظر الأصول في النحو ،ج1،ص209

[4] -شرح شذور الذهب،ص311

[5] -شرح الرضي لكافية ابن الحاجب،ج1،ص618

[6] -ينظر نفسه،ج1،ص618

[7] - شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام،ص217

2-أن يترجّح المفعول معه على العطف نحو: (كُنْ أنتَ وزَيْداً كالأخِ)، فلو عطفت زيداً على الضمير في (كن) لزم أن يكون زيدُ مأموراً والمعنى غير ذلك، إذ يريد المتكلم أن يأمر مخاطبَهُ بأن يكون مع زيدٍ كالأخ[1].

3-أن يترجّح العطف ويضعف المفعول معه، وذلك إذا أمكن العطف بغير ضعف في اللفظ ولا ضعف في المعنى نحو:(قام زيدٌ وعمروٌ) لأنّ العطف هو الأصل ولا مضعف له فيترجح»[2].

العامل في المفعول معه:

اختلف النحاة في العامل في المفعول معه، فالبصريون يرون أنّ العامل فيه هو الفعل، إذ قوي بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه، أمّا الكوفيون فيرون أنّ المفعول معه منصوب على الخلاف؛ لأنّه إذا قيل: (استَوى الماءُ والخَشَبَةَ) لا يجوز تكرار الفعل فيقال استوى الماءُ واستَوتِ الخشبةُ؛ لأنّ الخشبةَ لم تكن معوجة حتى تستوي، فلما لم يجز تكرار الفعل كما في (جاء زيدٌ وعمروٌ)- إذ نستطيع أن نقول: جاء زيدٌ وجاءَ عمروٌ- فقد خالف الثاني الأولَ فانتَصَبَ على الخلاف[3].

شروط النصب على المعية:

ينصبُ المفعول معه بعد الواو بثلاثة شروط:

1-أن يكون فضلة: فإذا كان الاسم بعد الواو عمدة لم يجز نصبه على المعية، بل يجب عطفه على ما قبله نحو: (اشتَرَكَ سعيدٌ وخليلٌ) فخليلٌ هنا عمدة لوجوب عطفه على سعيد الذي هو عمدة، فأخذ المعطوف حكم المعطوف عليه[4].

---

[1] - شرح قطر الندى وبل الصدى،ص217

[2] -نفسه ،ص217، 218

[3] -ينظر أسرار العربية،ص108

[4] -ينظر جامع الدروس العربية،ج3،ص476

2-أن يكون ما قبله جملة: فإذا سبقه مفرد كان معطوفاً على ما قبله نحو: (كُلُّ امرِئٍ وشأْنُهُ)، فكل مبتدأ، وامرئ مضاف إليه، وشأنه معطوف على كلّ، والخبر محذوف وجوباً ؛أي كلّ امرئ وشأنُه مقترنانِ[1].

3-أن تكون الواو التي تسبقه بمعنى (مع) : فإذا كانت للعطف لعدم صحة المعيّة نحو: (جاءَ خالدٌ وسعيدٌ قَبْلَهُ) لم يكن ما بعدها مفعولاً معه؛ لأنّ الواو هنا ليست بمعنى (مع)[2].

[1] -ينظر نفسه،ص476

[2] -ينظر جامع الدروس العربية،ج3،ص476

المحاضرة الثانية عشرة: الحال

الحال في اللغة يدل معان عدة منها :

ما يكون عليه الإنسان من خير او شر، والوقت الذي أنت فيه، وصرف الدهر وزوجة الرجل[1].

الحال اصطلاحاً:

لقد تحدث سيبويه عن مفاهيم الحال بمصطلحات أخر إضافة إلى مصطلح الحال فسماه الخبر والصفة ووصفه بأنه حال يقع فيه الفعل[2].

ولم يعرف الحال بصفة جلية إلا في القرن الرابع الهجري حينما عرفه ابن السراج وجعله شبيها بالمفعول ورادفه في هذا الشبه بالتمييز كما يصفه أحياناً بالصفة على الرغم من تفريقه بين الصفة والحال حيث يقول: « والحال إنما هي هيئة الفاعل او المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه ولا يجوز أن تكون تلك الصفة إلا صفة متصفة غير ملازمة ولا يجوز أن تكون خلقة»[3]،ثم بيّن أنها نكرة لأنها زيادة في الخبر والفائدة تفيد السائل والمحدث غير ما يعرف، كما فرّق بينه وبين الصفة بدخول الألف واللام على الحال فيتحول إلى الصفة[4].

وعرفه ابن الأنباري أبو البركات بأنه «هيئة الفاعل والمفعول»[5] .

وذهب ابن الحاجب إلى أنه « ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى نحو ضربت زيداً قائماً وزيد في الدار قائماً وهذا زيد قائماً»[6].

ويجبأ علينا ابن هشام بتعريف كاف ودقيق إذ يقول: «وهو وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده أو تأكيد عامله أو مضمون الجملة قبله نحو:قوله

---

[1] –ينظر لسان العرب،دار صادر مادة (ح و ل)

[2] –ينظر الكتاب ج2،ص61، 88، 121،ج1،ص44

[3] –الأصول في النحو،ج1،ص213

[4] –ينظر نفسه،ج1،ص214

[5] –أسرار العربية،ص111

[6] –شرح الرضي على الكافية،ج2،ص7

تعالى: ﴿ فخرج منها خائفاً﴾ و﴿لآمن من في الأرض كلهم جميعاً﴾ و﴿فتبسم ضاحكاً﴾ و ﴿وأرسلناك للناس رسولاً﴾»[1].

وأشار إلى أنه يأتي من الفاعل والمفعول ومنها مطلقاً ومن المضاف إليه، كما بيّن انه يكون نكرة منتقلة ومشتقة وأن يكون صاحبها معرفة أو خاصاً أو مؤخراً وقد يتخلفن[2].

ومعنى أنه يأتي فضلة أي ليس مسندا ولا مسنداً إليه وليس أنه يصح الاستغناء عنها[3] ، ومعنى أنه منتقل أي غير لازم بمعنى متغيرة.

عامل الحال وصاحبه:

عامل الحال هو ماتقدمه من فعل أو معناه أو شبهه فالفعل نحو: طلعت الشمس صافيةً أما ما يشبه الفعل فالمقصود بها الصفات المشتقة من الفعل نحو:(ما مسافرٌ خليلٌ ماشياً)، والمراد بمعنى الفعل أمور نذكر منها: اسم الفعل واسم الإشارة وأدوات التشبيه وأدوات الاستفهام وغيرها[4].

وأما صاحب الحال فهو « ما كانت الحال وصفا له في المعنى فإذا قلت رجع الجندُ ظافراً فصاحب الحال هو الجند وعاملها هو رجع»[5]،على أن الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ولكن قد يكون نكرة بشروط منها[6]:

1-أن يتأخر صاحب الحال عن الحال كقولهم: (لمية موحشاً طللٌ).

2-أنيسبقه نفي أو نهي أو استفهام نحو: ما في المدرسة من تلميذ كسولاً وقولهم: (أجاءك أحد راكباً).

3-أن يتخصص بوصف أو إضافة فالأول نحو: (جاءني صديق حميم طالبا معونتي) والثاني نحو: (مرت علينا ستة أيام شديدةً) فطالب وشديدة حالان .

---

[1] -شرح شذور الذهب،ص319

[2] -ينظر نفسه،ص320

[3] -ينظر جامع الدروس العربية،ج3،ص480

[4] -ينظر نفسه،ص486

[5] -نفسه،ص486

[6] -ينظر نفسه،ص487، 488

4-أن تكون الحال بعده جملة مقرونة بالواو كقوله تعالى: ﴿أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها﴾[البقرة/259]، وأضاف النحاة أنه قد يكون صاحب الحال نكرة بلا مسوغ وهو قليل كقوله صلى الله عليه وسلم:[صلى رسول الله ص قاعداً وصلى وراءه رجالٌ قياماً][1] والرأي عندي أن هذا يدخل ضمن الشرط الثالث أي أنه تخصص بالوصف، إذ التقدير فيه (وصلى رجالٌ من أصحابه قياماً) فيصبح له مسوغ .

أقسام الحال:

تنقسم الحال باعتبارات شتى إلى أقسام متعددة كالحال المؤسسة والمؤكدة والمقصودة لذاتها و الموطئة والحال الحقيقية والسببية وإلى مفرد وجملة وشبه جملة.

1-**الحال المؤسسة والحال المؤكدة:** فالمؤسسة هي المبينة حيث تذكر للتبيين والتوضيح إذ لا يستفاد معناها بدونها كقولنا: جاء خالد راكباً وهذا النوع هو أكثر مايأتي

أما المؤكدة فهي التي يستفاد معناها بدونها وإنما يؤتى بها للتوكيد وهي ثلاثة أنواع:

أ-ما يؤتى بها لتوكيد عاملها وقد توافقه معنى فقط كقوله تعالى:(فتبسم ضاحكاً)اومعنى ولفظاً كقوله تعالى:(وأرسلناك للناس رسولاً)[2].

ب-ما يؤتى بها لتوكيد صاحبهامثل:(جاء التلاميذ كلهم جميعاً).

ج-مايؤتى بها لتوكيد مضمون جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين نحو: هو الحق بيّناً أو صريحاً[3].

2-الحال المقصودة لذاتها والحال الموطئة: فالمقصودة لذاتها وهي الغالب نحو: (سافرت منفرداً) والموطئة وهي الجامدة الموصوفة فتذكر توطئة لما بعدها كقوله تعالى:(فتمثل لها بشراً سوياً).

---

[1] -ينظر جامع الدروس العربية،ص488

[2] -ينظر نفسه،495

[3] -نفسه،ص495

3-الحال الحقيقية والحال السببية: فالحقيقية هي التي تبين هيئة صاحبها وهو الغالب نحو: (جئت فرحاً) اما السببية فهي التي تبين هيئة ما يحمل ضميراً يعود إلى صاحبها نحو:(ركبت الفرس غائباً صاحبه)ونحو:(كلمت هنداً حاضراً أبوها)[1] .

أنواع الحال:

الحال ثلاثة أنواع مفردة وشبه جملة وجملة.

الحال المفردة: « وهي ما ليست جملة ولا شبه جملة نحو: (صافحت الصديق مبتسماً) »[2].

الحال شبه جملة: «وهي وقوع الظرف والجار والمجرور في موقع الحال فمثال الظرف (رأيت الهلال بين السحاب) ومثال الجار والمجرور (غرّد البلبل على الغصن)... »[3].

الحال الجملة: وهو أن تقع الجملة الفعلية أو الاسمية موقع الحال وتكون في محل نصب فالفعلية نحو: (جاء سعيد يركض) وأقبل أخوك يضحك والاسمية نحو قوله تعالى:(إذا ألقوا فيها سمعوا لها شهيقاً وهي تفور).

ويشترط في الجملة التي تقع حالاً أن تشتمل على رابط يربطها بصاحب الحال ليكون المعنى متصلا بين الجملتين ويكون الرابط ضميراً يرجع إلى صاحب الحال نحو (جاء خالد يده على رأسه) أو يكون بالواو، وتسمى واو الحال نحو (دخلت البيت والأطفال نائمون) و(عاد الثوار والرؤوس مرفوعة)...أو بالواو والضمير معاً مثل:(عاد الثوار ورؤوسهم مرفوعة)[4].

واو الحال:

قد تقع قبل بعض الجمل الحالية واو تسمى واوا الحال وجوبا أو جوازاً مثل قولنا: أقبل محمد أخوه معه و أقبل محمد وأخوه معه وهي ما يصح وقوع إذ

---

[1]-ينظر نفسه،ص496

[2]-فاضل السامرائي،النحو العربي أحكام ومعان،ج2،ص55

[3]-نفسه،ص55

[4]-ينظر نفسه،ص56

الظرفية موقعها فإذا قلت جئت والشمس تغيب صح ان تقول: جئت إذ الشمس تغيب

وهي تجب في ثلاثة مواضع:

*«أن تكون جملة الحال اسمية مجردة من ضمير يربطها بصاحبها نحو:(جئت والناس نائمون) ...»

*«أن تكون مصدرة بضمير صاحبها نحو:جاء سعيد وهو راكب... »

*«أن تكون ماضية غير مشتملة على ضمير صاحبها مثبتة كانت أو منفية غير أنه تجب قد مع الواو في المثبتة نحو: جئت وقد طلعت الشمس) ولا تجوز مع المنفية نحو: جئت وما طلعت الشمس) ... »[1].

تعدد الحال:

يجوز تعدد الحال وصاحبها مفرد أو متعدد

فمثال الأول قولهم :(جاء زيد راكباً ضاحكاً) فراكبا وضاحكاً حالان من زيد والعامل فيهما هو الفعل جاء.

أمّا الثاني فكقولنا:(لقيت هنداً مصعداً منحدرةً)، فمصعداً حال من التاء في الفعل (لقيت) ومنحدرةً حال من هند، والعامل فيهما الفعل (لقيت)[2].

فحينما يظهر المعنى ترد كل حال إلى صاحبها كما سبق البيان في المثال أما إن لم يظهر المعنى فيكون أول الحالين لثاني الاسمين وثانيهما لأول الاسمين كقولهم:(لقيت زيداً مصعداً منحدراً)، فمصعداً حال من زيد، ومنحدراً حال من التاء[3].

مجيء المصدر حالاً:

الأصل أن يكون الحال وصفاً كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما لأنه يدل على معنى وصاحبه، ولكنه جاء من المصدر النكرة كثيراً على خلاف الأصل، وهو ليس بمقيس كقولهم: (أقبل علي ركضاً) فركضاً مصدر نكرة منصوب على

---

[1]–مصطفى الغلاييني،ج3، ص499

[2]–ينظر ابن عقيل شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك،ج1،ص592

[3]–ينظر نفسه،ج1،ص592

الحال بمعنى المشتق (راكضاً) ومجيئه من المصدر دلالة على المبالغة« إذ المصدر يدل على الحدث المجرد والوصف هو الحدث مع الذات فإذا قلت: (أقبل أخوك سعياً) كان المعنى أنّ أخاك تحول إلى سعي ولم يبق فيه شيء من عنصر الذات بل تحول إلى حدث مجرد وهذا مبالغة»[1].

تنكير الحال وتعريف صاحبها:

الأصل أن يكون الحال نكرة والنكرة هي الأصل لأن المقصود بالحال تقييد الحدث المذكور فقط فلا يكون للتعريف معنى مفيد وإنما يكون عبثاً أما صاحب الحال فلابد أن يكون معرفة لأنه إذا كان نكرة فالأولى أن نذكر ما يميزها ويخصصها وهو الوصف لا ذكر ما يقيد الحدث لذلك تستحق المعرفة الحال وتستحق النكرة الوصف. وقد جاءت الحال معرفة قليلا كقولهم: (أرسلها العراك) و(افعله وحدك)، وإنما هي معارف موضوعة موضع النكرات والمعنى: (أرسلها معتركةً) و(افعله منفرداً)[2].

ويجدر التنبيه إلى انّ جمهور النحاة وضعوا مسوغات لوقوع صاحب الحال نكرة منها أن يتقدم الحال على صاحبها النكرة كقولهم: أقبل حافظا رجلٌ والأصل أقبل رجل حافظٌ إذ حافظ هنا نعت وحينما تقدمت أصبحت حالاً ومنها أن تقع النكرة بعد نفي أو نهي أو استفهام كقولهم:(ما نجح طالب مقصراً) و(هل نجح طالب مقصراً؟)، ومنها أيضاً أن تكون النكرة مخصصة بإضافة أو نعت فمثال ما تخصص بنعت قولهم: (قدم طفل صغير باكياً)، وما تخصص بإضافة كقولهم:(أقبل رجل علم حافظاً)[3].

تقديم الحال على صاحبه:

الأصل في الحال التأخير عن صاحبها كخبر المبتدأ ويجوز تقديمها عليه سواء كان صاحبها مرفوعاً أم منصوبا أم مجروراً بحرف أما إذا كان مجروراً

---

[1]–فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان،ج2،ص36

[2]–ينظر الرضي الأسترأباذي،شرح الكافية،ج2،ص15، 16

[3]–ينظر فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان،ص44، 45

بالإضافة فلا يجوز تقديمها عليه كقولهم: (عرفت قيام هند مسرعةً) فلا يجوز قولنا: (عرفت قيام مسرعة هند)؛ لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه[1].

ونشير هنا إلى أن التقديم في الغالب الأعم إنما يكون لغرض من الأغراض وكذلك ههنا فإن كان السامع يعنيه مشي محمد في قولنا: (حَضَرَ مُحمّدٌ مَاشِياً) قدمت ما هو اهم فنقول: (حضر ماشياً محمدٌ)،وإن « كان السامع يظن أنّ محمداً حضر راكباً لا ماشياً قدمت الحال على فعلها لإزالة الوهم من ذهنه، ولإرادة معنى التخصيص فتقول:(ماشياً حضر محمدٌ) »[2] .

[1]–السيوطي همع الهوامع،ج 4،ص 25

[2]–فاضل السامرائي،معاني النحو،ج2،ص254

المحاضرة الثالثة عشرة: التمييز

التمييز:

ويقال له التفسير والتبين « والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس وذلك نحو أن تخبر بخبر او تذكر لفظاً يحتمل وجوها فيتردد المخاطب فيها فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبيينا للغرض ولذلك سمي تمييزاً وتفسيراً»[1]ويكون هذا الإبهام في جملة مثل: (طاب زيد نفساً وتصبب عرقاً)، ويكون في مفرد نحو:(عندي راقود خلاً ورطل زيتاً ومنوان سمناً) والتمييز هنا لم يرفع إبهام جملة وإنما لبيان نوع الراقود إذ الإبهام وقع فيه وحده لاحتماله أشياء كثيرة كالخل والخمر والعسل وغير ذلك[2] .

ويعرفه ابن هشام بأنه اسم نكرة فضلة يرفع إبهام اسم أو إجمال نسبة .

« فالأول بعدد العدد الأحد عشر فما فوقها إلى المائة وكم الاستفهامية نحو: كم عبداً ملكت وبعد المقادير كـ (رطل زيتاً) و(شبر أرضاً) و(قفيز براً)وشبههن من نحو:(مثقال ذرة خيراً) و(نحي سمنا) و(مثلها زبداً)و(موضع راحة سحاباً) وبعد فرعه نحو:(خاتم حديداً).

والثاني إمّا محوّل عن الفاعل نحو: (واشتعلَ الرأسُ شيباً) أو عن المفعول نحو: (وفجرنا الأرض عيوناً) أو عن غيرهما نحو: (أنا أكثر منك مالاً)أو غير المحول نحو:(لله دره فارساً) »[3]. وسيأتي الحديث عنهما بالتفصيل في تمييز الجملة.

ويكون التمييز على معنى من كما ان الحال تكون على معنى في فإذا قلت اشتريت عشرين كتابا فالمعنى انك اشتريت عشرين من الكتب[4].

---

[1]–ابن يعيش شرح المفصل،ج2، ص36

[2]–ينظر نفسه،ص36

[3]–ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب،ص332

[4]–ينظر مصطفى الغلاييني جامع الدروس العربية،ج3، ص505

ولذلك يعرفه المحدثون بقولهم: هو «اسم نكرة متضمن معنى من لبيان ما قبله من إبهام ذات أو نسبة»[1].

نوعا التمييز:

التمييز نوعان كما سبق البيان تمييز ذات او تمييز مفرد وتمييز نسبة او تمييز جملة.

1-تمييز الذات(تمييز المفرد):

وهو« ما كان مفسرا لاسم مبهم ملفوظ نحو عندي رطل زيتاً»[2]،أي يزيل إبهام كلمة واحدة، وهو الواقع بعد المقادير وشبهها والعدد، وما هو فرع له.

فالمقادير كالمساحة نحو :له شبر أرضاً وكالكيل نحو: اشتريت صاعاً حنطةً وكالوزن نحو اشتريت منوين عسلاً وتمراً) وشبه المقدار ما ليس له مقدار معين فليس له وزن محدود أو مساحة محدودة وذلك نحو القدح والدن وغيرهما تقول: عندي قدح عسلا فالقدح قد يكون صغيرا أوكبيراً.

وأما ماهو فرع له فنحو: (اشتريت خاتماً ذهباً) و(عندي قميص كتاناً)، فالخاتم فرع من الذهب والقميص من الكتان وفرع عنه[3].

2-تمييز النسبة (تمييز الجملة):

وهو « ما كان مفسراً لجملة مبهمة النسبة نحو حسُنَ عليّ خلقاً وملأ الله قلبك سروراً فإن نسبة الحسن إلى علي مبهمة تحتمل أشياء كثيرة فأزلت إبهامها بقولك: (خلقاً)وكذا نسبة ملء الله القلب قد زال إبهامها بقولك: (سروراً). »[4]، فالتمييز هنا لم يزل إبهام كلمة وإنما أزال إبهام نسبة الحسن إلى علي وهكذا ولذلك سمي تمييز جملة.

وتمييز الجملة ينقسم على قسمين:محول وغير محول.

---

[1]-فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان،ج2،ص70

[2]-مصطفى الغلاييني جامع الدروس العربية،ج3،ص505

[3]-ينظر فاضل السامرائي،النحو العربي أحكام ومعان،ص73

[4]-مصطفى الغلاييني، مصدر سابق ج3، ص507

التمييز المحول: و«ما كان أصله فاعلا كقوله تعالى: (واشتعل الرأس شيباً)... أو مفعولا كقوله تعالى: وفجرنا الأرض عيوناً... أو مبتدأ كقوله:(أنا أكثر منك مالا وأعز نفراً)... »[1]، ويكون منصوباً دائماً ولا يجوز جره بمن أو بالإضافة.

التمييز غير المحول:

وهو «ما كان غير محول عن شيء نحو: أكرم بسليم رجل وسموت أديباً وعظمت شجاعاً ولله دره فارساً وملأت خزانتي كتباً و ما أكرمك رجلاً»[2]، وهذا النوع يجوز نصبه ويجوز جره بمن فنقول: لله دره من فارس وأكرم به من رجل وسموت من أديب[3].

الغرض من التحويل:

لقد سبق بيان التمييز المحول عن فاعل او مفعول أومبتدأ كقولنا: (واشتعل الرأس شيباً) وأصلها (اشْتَعَلَ شَيْبُ الرَأْس) فهو محول عن فاعل إذ أصبح الفاعل تمييزاً فما الغرض من ذلك؟ وهل هناك فرق بين قولنا:(فَاحَ عِطْرُ الحَدِيقَة) وبين (فَاحَت الحَدِيقَةُ عِطْراً)؟

يعدل من الفاعل أو المفعول إلى التمييز لغرض الاتساع والشمول والمبالغة فقولنا: (فاح عطر الحديقة) معناه أنّ عطراً في الحديقة فاح، وأما قولنا: (فاحت الحديقة عطراً) فمعناه أن الحديقة امتلأت عطراً وشمل العطر كل أرجاء الحديقة وهكذا يفيد قولنا: (واشتعل الرأس شيباً) فمعناه أنّ الرأس قد امتلأ بالشيب[4].

حكم التمييز وعامله:

حكم التمييز النصب وقد يجر بمن كما بيّنا، والناصب لتمييز الذات هو الاسم المبهم كقولنا اشتريت عشرين كتاباً فالناصب للكتاب هو عشرين وأما الناصب لتمييز النسبة فهو المسند من فعل أو شبهه كقولنا:(ازداد المتعلم أدباً) و(المتعلم مستقيم خلقاً)[5].

---

[1]–نفسه،ص507

[2]–مصطفى الغلاييني،ص507

[3]–ينظر نفسه،ص507

[4]–ينظر فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان،ج2،ص75

[5]–ينظر نفسه ج2،ص74

ولا يتقدم التمييز على عامله إذا كان عن تمام الاسم لأنّ عامله اسم جامد ضعيف العمل يشبه الفعل مشابهة ضعيفة كونه تاماً والفعل تام بفاعله أيضاً، أما إذا كان عن النسبة فإن كان عن الصفة المشبهة أو أفعل التفضيل أو المصدر أو ما شابه الفعل فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة و الأفعل.

وأما إنْ كان العامل الفعل الصريح المتصرف نحو: (طَابَ زيدٌ نَفْساً) أو اسم الفاعل أو اسم المفعول فجوزه المازني و الكسائي والمبرد نظرا إلى قوة العامل، ومنعه سيبويه و الباقون[1].

المجرور بمن ومعناه:

نقول في التمييز: (عندي خاتم ذهباً) و(عندي خاتم من ذهب) فيجوز كما مر جر التمييز بمن فهل هناك فرق في المعنى بين التمييز المنصوب والتمييز المجرور بمن؟

أجل هناك فرق بينهما فالمنصوب يحتمل التمييز ويحتمل غيره فقولنا: (ما أحسنه خطيباً) فيحتمل التمييز ويحتمل الحال ام المجرور بمن فيكون للتنصيص على التمييز أي لا يفيد إلا التمييز فقولنا: (ماأحسنه من خطيب) فقد نصت (من) هنا على التمييز فقولنا: (عندي خاتم ذهباً) فيحتمل أن عندك خاتم من الذهب ويحتمل أن عندك ذهباً مقدار خاتم، أما قولك: (عندي خاتم من ذهب) فقد تعيّن جنس الخاتم أي الذهب[2] .

التمييز بعد اسم التفضيل:

إذا كان التمييز بعد اسم التفضيل فاعلا في المعنى وجب نصبه وإن لم يكن فاعلا في المعنى وجب جره بالإضافة كقولنا:(أنت أعْلَى مَنْزِلاً) فيجب نصب التمييز هنا إذ يصح جعله فاعلا بعد جعل أفعل التفضيل فعلا فنقول: أنت علا منزلك.كما أن المفضل ليس جزء من التمييز.

---

[1]–الرضي الأسترأباذي، شرح الكافية،ج2، ص70، 71

[2]–فاضل السامرائي، معاني النحو،ج2،ص282، 283

أمّا ما ليس بفاعل في المعنى فقولك: (زَيدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ) فيجب جره بالإضافة فلا يجوز أن نقول: (زيدٌ كَرُمَ رَجُلُهُ) كما أنّ المفضل بعض من التمييز لذا وجب جره بالإضافة.

وإذا كان اسم التفضيل مضافا إلى غير التمييز وجب نصب التمييز مثل: (مُحَمَّدٌ أَكرَمُ النَّاسِ رَجُلاً)[1] .

تمييز العدد:

يكون تمييز العدد الصريح مجموع مجرور بالإضافة وجوباً مع الثلاثة إلى العشرة نحو: جاء ثلاثة رجال وعشر نسوة)إلا إذا كان التمييز لفظ مئة فيكون التمييز مفرداً غالباً مثل ثلاث مئةٍ أما الأَلْفُ فيجمع مثل: (ثلاثة آلاف).

وأما مع أحد عشر إلى تسعة وتسعين فيكون التمييز مفرداً منصوباً نحو:(جاء أحد عشر تلميذاً،و تسع وتسعون تلميذةً) أما في قوله تعالى: وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً) فأسباطاً ليس تمييزاً لاثنتي عشرة بل بدل منه والتمييز هنا مقدر أي قطعناهم اثنتي عشرة فرقة لأن التمييز هنا لا يكون إلا مفرداً[2].

ويكون التمييز مع المئة والألف ومثناهما وجمعهما مفرداً مجروراً بالإضافة وجوباً نحو: (جاء مئة رجلٍ ومئتا امرأةٍ ومئات غلام وألفُ رجلٍ وألفا امرأة وثلاثة آلاف غلامٍ)[3] .

تمييز كم الاستفهامية:

كم «هي كناية عن العدد المبهم تقع على القليل منه والكثير والوسط وتكون استفهامية وخبرية وأصلها الاستفهام»[4]، والاستفهامية يسأل بها عن كمية الشيء ويكون تمييزها مفرداً منصوباً نحو: كم رجلا عندك؟ وكم درهما لك؟ حين تسأل عن عدد الرجال والدراهم «وقد يأتي بعدها الاسم جمعا منصوبا نحو كم لك

---

[1]–ينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج1،ص604، 605، وفاضل السامرائي، معاني النحو،ج2،ص285

[2]–ينظر مصطفى الغلاييني،مصدر سابق ج3، ص508، 509

[3]–ينظر نفسه،ص509

[4]-ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري،ج3، ص165

غلماناً؟ وكم عندك رجالاً على معنى الحال أو الجماعات»[1]، أي لا يكون المنصوب هنا تمييزاً بل حالاً، يقول الرضي: « ولا يكون مميز الاستفهامية مجموعا كمميز المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين وعلى ما أجازه السيرافي في العدد: أعشرون غلمانا لك إذا أردت طوائف من الغلمان ينبغي جواز:كم غلمانا لك بهذا المعنى؛وقال البصريون لو جاز نحو كم غلمانا لك فالمنصوب حال لا تمييز والتمييز محذوف أي كم نفساً لك في حال كونهم غلماناً والعامل في الحال الجار والمجرور»[2].

تمييز كم الخبرية:

وتكون بمعنى كثير وتستعمل للافتخار والتكثير، و يكون تمييز كم الخبرية مجروراً بإضافتها وقيل بمن ويكون مفردا وجمعاً والإفراد أكثر من الجمع وأفصح[3] كقولنا: (كم رجلٍ أكرمت) أي أكرمت رجالاً كثيرين، وهي تحتمل الصدق والكذب.

والفرق بين الاستفهامية والخبرية هو ان الاستفهام يسأل عن العدد كقولنا:كم رجلاً أكرمت) وهي تقتضي هنا جواباً والخبرية في قولنا كم رجل أكرمت يخبر فيها أنه أكرم كثيراً من الرجال ولا تقتضي جواباً[4] .

بعض أحكام التمييز:

1-عامل النصب في تمييز الذات هو الاسم المبهم المميز وفي تمييز الجملة هو ما فيها من فعل أو شبهه.

2-لا يتقدم التمييز على عامله إن كان ذاتاً كرطل زيتاً أو فعلا جامداً نحو ما أحسنه رجلاً نعم زيد رجلاً..

3-لا يكون التمييز الا اسما صريحاً فلا يكون جملة ولا شبهها

4-لايجوز تعدد التمييز

---

[1]-فاضل السامرائي، معاني النحو،ج2،ص292

[2]-الرضي، شرح الكافية، ج3،ص155

[3]-السيوطي،الهمع،ج4،ص80، 81

[4]-ينظر فاضل السامرائي،ج2،ص293

5-الأصل في التمييز أن يكون اسما صريحاً وقد يكون مشتقاً إن كان وصفاً ناب عن موصوفه نحو: لله دره فارساً ما أحسنه عالماً مررت بعشرين راكباً والأصل لله دره رجلا فارساً وما أحسنه رجلا عالماً ومررت بعشرين رجلا راكباً.

6-الأصل في التمييز أن يكون نكرة وقد يأتي معرفة لفظاً وهو في المعنى نكرة كقول الشاعر:

رأيتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا * صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيسُ عَنْ عَمْرِو**

فأل هنا زائدة والأصل طبت نفساً ياقيس لأن المعرفة هنا في معنى النكرة.

7-لا يجوز الفصل بين التمييز والعدد إلاّ ضرورة في الشعر كقول الشاعر في شطر:

فِيْ خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُمَادَى لَيْلَةً.

وهو يريد: في خَمْسَ عَشْرَةَ لَيْلَةً مِنْ جُمَادَى

المحاضرة الرابعة عشرة: الاستثناء

يُعَبِّرُ عنه بعض النحاة بالمستثنى بدل الاستثناء لأنّ الباب للمنصوبات والمستثنى أحد المنصوبات كما عُبِّرَ في بقية الأبواب بالحال والمفعول بدل الحالية والمفعولية[1]، و« الاستثناء استفعال من ثناه عن الأمر يثنيه إذا صرفه عنه فالاستثناء صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول وحقيقته تخصيص صفة عامة... فإذا قلت: (قام القوم إلا زيداً)تبين بقولك (إلا زيداً) أنه لم يكن داخلا تحت الصدر إنما ذكرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازاً»[2]، ولذلك يقول النحويون: «الاستثناء إخراج بعض من كل أي إخراجه من أن يتناوله الصدر فإلا تخرج الثاني مما دخل في الأول فهي شبه حرف النفي لأن قولنا (قام القوم إلا زيداً) بمنزلة قام القوم لا زيدٌ على أن الفرق بين الاستثناء والعطف يكمن في أنّ الاستثناء لا يكون إلا بعضا من كل والمعطوف يكون غير الأول... »[3]

والاستثناء بهذا المعنى «هو الإخراج بإلاّ أو إحدى أخواتها لما كان داخلا في حكم ما قبلها أو منزلا منزلة الداخل ففي قولنا: (حضر الأصدقاء إلاّ أحمد) أخرج أحمد بواسطة إلا وقد كان داخلا في حكم ما قبلها وهو حضر»[4].

وهو يتكون من ثلاثة أركان كما في الجملة السابقة المستثنى منه والمستثنى وأداة الاستثناء فالمستثنى منه هو الأصدقاء والمستثنى هو أحمد وأداة الاستثناء هي إلاّ.

وللاستثناء ثماني أدوات هي إلاّ وغير وسوى وخلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون وام هاته الأدوات هي إلاّ.

الاستثناء بإلاّ وأقسامه:

---

[1]–ينظر همع الهوامع،ج3، ص248

[2]–ابن يعيش شرح المفصل للزمخشري،ج2، ص46

[3]–نفسه،ج2، ص46

[4]–محمد فاضل السامرائي،النحو العربي أحكام ومعان،ج2،ص5

ينقسم الاستثناء بإلا إلى تام ومفرغ:

أولاً الاستثناء التام:

وهو ما ذكر فيه المستثنى منه كقولنا: (حضر الطلاب إلا زيداً) وهو ينقسم على قسمين متصل ومنقطع.

الاستثناء المتصل: «وهو ما كان فيه المستثنى بعضا من المستثنى منه نحو: (سافر الرجال إلاّ سعيداً) فسعيد مستثنى متصل لأنه بعض الرجال»[1].

الاستثناء المنقطع: وهو الذي لا يكون فيه المستثنى بعضا من المستثنى منه كقولنا: (حضر الطلاب إلا البوّابَ) فالبواب ليس من الطلاب وقولنا جاء المسافرون إلا أمتعتهم فالأمتعة ليست من المسافرين وكقوله تعالى جل شأنه: ﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس﴾[الحجر/30 31].

وينقسم الاستثناء باعتبار آخر إلى موجب وغير موجب:

الاستثناء الموجب: وهو الذي تكون فيه جملة الاستثناء خالية من النفي أو النهي أو الاستفهام كقولنا: (حضر الطلاب إلا زيداً).

الاستثناء غير الموجب: وهو الذي تشتمل فيه جملة الاستثناء على نفي او شبهه من نهي أو استفهام، كقولنا: (ما حضر الطلاب إلاّ زيداً،) و(لا تذهبوا إلا زيداً)، و(هل نجح الطلاب إلا زيداً)[2].

ويضيف عبده الراجحي قسماً ثالثاً وهو الاستثناء غير التام وغير الموجب وهو ما كان المستثنى منه غير مذكور وكانت الجملة مسبوقة بنفي أو نهي أو استفهام نحو: (ما حضر إلاّ زيد) و(هل نجح إلاّ المجد)[3].

ثانياً الاستثناء المفرّغ:

وهو ما لم يذكر فيه المستثنى منه ويكون في غير الموجب أي المسبوق بنفي أو نهي أو استفهام، نحو: (ما حضر إلا سالم)، « فلا عمل لـإلاّ وإنما يكون

---

[1]–محمد فاضل السامرائي،ج2،ص5

[2]–ينظر عبده الراجحي التطبيق النحوي،262، والنحو العربي أحكام ومعان،ج2،ص7

[3]–ينظر عبده الراجحي،التطبيق النحوي ص262

العمل لما قبلها ومن ثم سموه استثناءً مفرّغاً لأنّ ما قبلها قد تفرّغ للعمل فيما بعدها ولم يشغله عنه شيء»[1].

فائدة: يجوز التفريغ في موجب مؤول بالنفي كقوله تعالى: ﴿ معاذ الله أن نأخذ إلاّ من وجدنا متاعنا عنده﴾[يوسف/79].أي لا نأخذ إلا من وجدنا متاعنا عنده[2].

معنى الاستثناء المفرغ:

يفيد الاستثناء المفرغ القصر فإذا قلت: (ما حضر إلا زيدٌ) فقد نفيت حضور أي أحد إلاّ حضور زيد، أما إذا قلت: (حضر زيدٌ) فإنه يحتمل أن يكون حضر معه غيره، وهذا ما يؤكده المبرد بقوله: « وإنّما احتجت إلى النفي والاستثناء لأنك إذا قلت: جاءني زيدٌ، فقد يجوز أن يكون معه غيره، فإذا قلت: (ما جاءني إلاّ زيدٌ) نفيت المجيء كلّه إلاّ مجيئه»[3]، على أن (إلاّ) سواء أ كانت في التفريغ أم في غيره إنما تفيد الاختصاص، فإذا قلت: (قام الرجال إلاّ خالداً) فقد أثبت القيام لجميع الرجال ونفيته عن خالد حصراً، وإذا قلت: (ما قام إلاّ خالد) فقد نفيت القيام عن كل أحد وأثبته لخالد حصراً، غير أن القصر في التفريغ أعم وأشمل، ذلك أنك إذا قلت: (حضر الرجال إلاّ خالداً) فقد استثنيت حضور خالد من الرجال، وقد يكون أطفال أو نساء، أمّا إذا قلت (ماحضر إلاّ خالد) فقد نفيت كلّ حضور غير حضوره، فهنا نفي لكلّ الحضور إلاّ حضور خالد، لذا فالقصر في التفريغ عام وشامل[4].

أحكام المستثنى الإعرابية:

من الواضح أنه إذا كان الاستثناء تاما و موجبا فالمستثنى يكون منصوبا نحو:(حضر الرجال إلا خالداً)،اما إذا لم يكن موجبا وكان مفرغا فيكون المستنى بحسب ما يستحق من الإعراب نحو :(ما حضر إلا خالدٌ)،و(ما أكرمت إلا محمداً) و(ما مررت إلا بخالدٍ) وإن لم يكن مفرغاً وهو غير موجب وكان

---

[1]–ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب،ص346

[2]–فاضل السامرائي،معاني النحو،ج2،ص214

[3]–المبرد المقتضب،ج4،ص389، والسامرائي،معاني النحو ج2،ص214

[4]–ينظر السامرائي ،معاني النحو،ج2،ص215

الاستثناء متصلاً فالأرجح الاتباع ويجوز النصب نحو:(ما حضَر الرِجَالُ إلاَّ خَالدٌ) ويجوز (إلاَّ خالداً) وإن كان الاستثناء منقطعا فالنصب واجب عند الحجازيين راجح عند التميميين فنقول:(ماحضر الطلابُ إلاَّ البَوابَ) فهو منصوب وجوبا عند الحجازيين وفي لغة تميم النصب راجح ويجوز عندهم الاتباع[1].

تكرار إلاّ:

إذا تكررت إلا للتوكيد ويصح حذفها وكانت بعد واو العطف او تلاها بدل كانت زائدة لتوكيد الاستثناء غير مؤثرة فيما بعدها كقولنا:(ماجاء إلا زهير وإلا أسامة) والثاني كقولنا :(ماجاء إلا أبوك إلا خالد)، أما إذا تكررت لغير التوكيد بحيث لا يصح حذفها فالكلام على ثلاثة أوجه:

1-أن يحذف المستثنى منه فتجعل واحدا من المستثنيات معمولا للعامل وتنصب ما عداه تقول: (ماجاء إلا سعيدٌ إلا خالداً إلاّ محمداً).

2-أن يذكر المستثنى منه والكلام مثبت فتنصب الجميع على الاستثناء نحو: (جاء القوم إلا سعيداً إلا خالداً إلا محمداً).

3-ان يذكر المستثنى منه والكلام منفي فإن تقدمت المستثنيات وجب نصبها كلها نحو: (جاء القوم إلا سعيداً إلا خالداً إلا محمداً أحدٌ) وإن تأخرت أبدلتَ واحداً من المستثنى منه ونصبت الباقي على الاستثناء والأولى إبدال الأول ونصب الباقي نحو: (جاء القوم إلا سعيدٌ إلا خالداً إلا محمداً)

حكم المستثنى بغير وسوى:

تكون غير نكرة متوغلة في الإبهام والتنكير لذا لا توصف بها إلا النكرة ولو أضيفت غير إلى معرفة كقولنا:(جاءَني رَجُلٌ غيرُكَ) إذ لا تفيدها إضافتها إلى المعرفة تعريفاً وقد تحمل غير على إلاّ في الاستثناء فيستثنى بها ويكون المستثنى بها مجروراً أبدا بالإضافة كقولنا: (جاءَ القَومُ غَيرُ عَلِيٍّ).

وتحمل سوى أيضا على إلاّ كما حملت غير لأنّها بمعناها فيستثنى بسوى كما استثني بغير ويكون المستثنى بها مجروراً أبدا بالإضافة فنقول:(جَاءَ القَومُ

[1]-ينظر فاضل السامرائي،معاني النحو،ج2،ص218

سِوَى زَيْدٍ) ويكون حكم (غير وسوى) في الإعراب كحكم الاسم الواقع بعد إلاّ فنقول:(جَاءَ القَومُ غَيْرَ خَالِدٍ) أو (سِوَى خَالِدٍ) بنصب (غير) و(سوى) على الاستثناء لأنّ الكلام تام موجب[1].

وإذا كان منقطعا ومنفيا كقولنا (مَا احْتَرَقَتِ الدَارُ غَيرَ الكُتُبِ) تكون غير منصوبة أيضاً أما إذا كان الكلام تاما منفياً فيجوز الرفع على البدلية والنصب على الاستثناء فنقول:(مَا جَاءَ القَومُ غَيْرُ خَالِدٍ أَو غَيْرَ خَالِدٍ) وتقول:(ماجاء غيرُ خالدٍ) بالرفع لأنها فاعل و(مَا رَأَيتُ غَيرَ خَالِدٍ) بالنصب لأنها مفعول به و (مَا مَرَرْتُ بِغَيرِ خَالِدٍ) بجرها بحرف الجر[2].

حكم المستثنى بخلا وعدا وحاشا:

خلا وعدا وحاشا من أدوات الاستثناء والمستثنى بهن منصوب أو مجرور فإن كان منصوبا فهن أفعال غير متصرفة لوقوعها موقع الحروف وتأديتها معناها فنقول:(جاء القوم خلا أو عدا علياً) وإن كان المستثنى بهن مجروراً فهن أحرف جر كقولنا:(جاءَ القَومُ خَلَا أو عَدَا عَلِيّ) و(حَاشَا عَلِيّ)، على أن سيبويه جعل حاشا حرف جر خالصا ولم يتعرض لفعليتها والنصب بها[3] .

حكم الاستثناء بليس و لا يكون:

يكون مستثنى ليس ولا يكون منصوبا وجوباً «لأنها خبرهما واسمهما ضمير مستتر وجوباً يعود على البعض المدلول عليه بكله السابق فتقدير (قامُوا ليسَ زيداً)ليس هو أي بعضهم»[4].

وليس ويكون من الأفعال الناقصة الرافعة للاسم الناصبة للخبر ياتيان بمعنى إلاّ فيستثنى بهما فنقول: (جاءَ القَومُ لَيسَ خَالِداً) و(جَاءَ القَومُ لاَ يَكُونُ خَالِداً) والمعنى كما سبقت الإشارة: جَاءُوا إلاّ خَالِداً.

---

[1]–ينظر مصطفى الغلاييني ،ج3،ص526، 527 ،و ابن يعيش، شرح المفصل ج2،ص59

[2]–السيوطي ،همع الهوامع، ج3، ص256 ،و مصطفى الغلاييني جامع الدروس العربية ،ج3،ص526، 527

[3]–ابن مالك، شرح التسهيل،ج2،ص306

[4]–الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،تأليف محمد محي الدين عبد الحميد،ج2،ص449

خاتمة:

وبعد فكانت هذه محاضرات في علم النحو العربي، موجّهة لطلبة السنة الأولى ليسانس، جاءت على وفق مفردات المقرّر، من شأنها أن تعرّف الطالب بمختلف الأبواب النحوية، بداية من نشأته وتقعيده ، وقد استوعبت الدراسة كلّ ما له صلة بهذا العلم؛ كأهمّ المصنفات الأولى، وأنماط الجملة الفعلية ومتمماتها من المنصوبات، ونأمل أن تكون هاته الدروس مرجعاً مهماً ومفيداً لطالب هذا المستوى، والله ولي التوفيق.

فهرس المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1- أسرار العربية، الأنباري أبو البركات، تح محمد حسين شمس الدين ،دار الكتب العلمية ،لبنان ،ط2، 2010م .

2- أصول في النحو ابن السراج، تح عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة بيروت لبنان ،ط4، 1420ه/1999م،ج1.

3- إنباه الرواة على أنباه النحاة،القفطي تح محمد أبو الفضل إبراهيم،دار الفكر العربي القاهرة،ط1406،1ه/1986م،ج1.

4- الأوسط في النحو ،محمد محمود محمد صبري الجبة،حولية كلية اللغة العربية بنين بجرجا جامعة الأزهر، العدد الثاني والعشرون،1439ه/2018م،ج4.

5- الإيضاح في علل النحو ،الزجاجي، تح، مازن المبارك، دار العروبة ،القاهرة

6- البيان والتبيين الجاحظ،تح مصطفى أبو المعاطي،دار الغد الجديد،القاهرة،ط1، 1439ه/2019م ج2.

7- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب،محمد المختار ولد أباه،دار الكتب العلمية،بيروت لبنان،1429ه/2008م.

8- التطبيق النحوي عبده الراجحي ،دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط2، 1998م.

9- التعريفات ،الجرجاني السيد الشريف،اعتنى به مصطفى أبو يعقوب مؤسسة الحسنى،ط1، 1427ه/2006م.

10- جامع الدروس العربية مصطفى الغلاييني،اعتنى به علي سليمان شبارة، مؤسسة الرسالة ناشرون لبنان،ط1، 1425ه/2004م ج1.

11- الجملة العربية والمعنى،فاضل صالح السامرائي، دار الفكر ،الأردن ط1430،2ه/ 2009م.

12- الجملة الفعلية علي أبو المكارم،مؤسسة المختار القاهرة،ط1، 2007م

13- خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري،سعود بن غازي أبو تاكي،دار غريب القاهرة،ط1، 1425ه/2005م.

14- الخصائص، تح،هنداوي، دار الكتب العلمية،لبنان ، ط2، 1424هـ/2002م، ج1.
15- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ابن عقيل،المكتبة العصرية،بيروت،1424هـ/2003م،ج1.
16-شرح الأشموني على الفية ابن مالك ،الأشموني،تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد،دار الطلائع،القاهرة،2014م،ج1.
17- شرح الرضي على الكافية ، تح حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ،إدارة الثقافة والنشر بالجامعة السعودية ،ط1، 1414هـ/1993م، ج1.
18- شرح المفصل ابن يعيش، داار الكتب العلمية،بيروت،ط1، 2001م ،ج1.
19- شرح شذور الذهب،ابن هشام الأنصاري ومعه منتهى الطلب بتحقيق شرح
20-شذور الذهب ورحلة السرورإلى إعراب شواهد الشذور تأليف بركات يوسف هبود راجعه يوسف الشيخ محمد البقاعي،دار الفكر لبنان،ط1، 1414هـ/1994م،ط2، 1419هـ/1998م.
21- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري،طبعة مصححة قوبلت وروجعت على مخطوطة وعدة نسخ ،تح محمد خير طعمة حلبي ،دار المعرفة بيروت لبنان.
22- طبقات النحويين و اللغويين ،الزبيدي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم،دار المعارف، القاهرة. ط2 .
23- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم،أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية مصر1994م.
24- الفروق اللغوية أبو هلال العسكري،تح إيهاب محمد إبراهيم،دار الهدى الجزائر،2016م.
25- ا لفهرست، ابن النديم،رضا تجدد،(د ط) (د ت)،ج.1
26- في النحو العربي قواعد وتطبيق،مهدي المخزومي، دار الرائد العربي لبنان،ط2، 1406هـ/1986م .

27- القواعد الأساسية للغة العربية،السيد أحمد الهاشمي،دار الكتب العلمية بيروت.
28- الكتاب تصنيف منهجي وشرح وتحقيق علمي،محمد كاظم البكاء،دار الكتاب الجامعي الإمارات لبنان،،ط1 1435هـ/2015م.
29- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية،أبو البقاء الكفوي،أعده ووضع فهارسه عدنان درويش ومحمد المصري ،مؤسسة الرسالة،بيروت لبنان،ط2، 1414هـ/1998م.
30- لسان العرب مادة (لحن) دار صادر،بيروت
31- اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة،حسن عون ،مطبعة روايال ،مصر،ط1، 1952م.
32- اللمع في العربية،ابن جني، تح سميح أبو مغلي،دار مجدلاوي، عمان، 1988م.
33- المباحث اللغوية في العراق،مصطفى جواد،دار المعرفة القاهرة، 1954م.
34- المدارس النحوية، خديجة الحديثي،دار الأمل ،الأردن، ط 3،2001م.
35- المدارس النحوية، شوقي ضيف،،دار المعارف،القاهرة،ط11، 2008م
36- المدخل إلى كتاب سيبويه،محمد عبد المطلب البكاء،دار الشؤون الثقافية العامة بغداد،2001م.
37- مراتب النحويين ،ابو الطيب اللغوي،تح محمد أبو الفضل إبارهيم،المكتبة العصرية،بيروت،1430هـ/2009م.
38- المسائل العسكريات في النحو العربي،أبو علي الفارسي،تح علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، بغداد، 1982م.
39- المصطلح اللغوي في كتاب الخصائص لابن جني بحث في مرجعيات الوضع والاستعمال،سليم عواريب، نور نشر ،ألمانيا،ط1، 2019م.
40- معاني النحو، فاضل السامرائي، شركة العاتك، القاهرة،ج.1
41- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ابن هشام، تح مازن المبارك،ومحمد علي حمد الله،دار الفكر بيروت لبنان،ط1، 1419هـ/1998م .

42-المفصل في علم العربية، الزمخشري، تح فخر صالح قدارة، دار عمار، الأردن ط1، 2004م.
43- المقتضب، المبرد، تح محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1994م، ج.1
44- مقدمة ابن خلدون،تح عبد الله محمد الدرويش ،دار يعرب ،دمشق ط 1 ،1425ه/2004م،ج2.
45- من تاريخ النحو،سعيد الأفغاني، دار الفكر.(دط) (دت).
46- النحو العربي أحكام ومعان،، محمد فاضل السامرائي، دار ابن كثير، بيروت،ط1، 2014م، ج.2
47- النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه،محمد إبراهيم عبادة،مكتبة الآداب القاهرة،ط1، 1430ه/2009م.
48- النحو العربي نشأته تطوره مدارسه رجاله،صلاح رواي،دار غريب،القاهرة،2003م.
49- نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة،طلال علامة،دار الفكر اللبناني بيروت،ط1، 1992م.
50- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة،محمد الطنطاوي،دار المعارف،ط2، .
51- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان تح إحسان عباس،دار صادر بيروت لبنان،1397ه/1977م،ج5.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة.....	2
المحاضرة الأولى: النحو العربي النشأة والتقعيد.....	3
المحاضرة الثانية: التصنيف في النّحو العربيّ(المصنفات الأولى).....	13
المحاضرة الثالثة: الإعراب و البناء – دروس تعليمية.....	26
المحاضرة الرابعة: الجملة الفعلية وأنماطها.....	36
المحاضرة الخامسة: الفعل اللازم ـ الفعل المتعدّي.....	42
المحاضرة السادسة: الفاعل.....	46
المحاضرة السابعة: متممات الجملة الفعلية:المفعولات المفعول به.....	50
المحاضرة الثامنة: المفعول المطلق.....	54
المحاضرة التاسعة: المفعول لأجله (من أجله) (له).....	58
المحاضرة العاشرة:. المفعول فيه (الظرف)(ظرف الزمان وظرف المكان).....	60
المحاضرة الحادية عشرة: المفعول معه.....	65
المحاضرة الثانية عشرة: الحال.....	68
المحاضرة الثالثة عشرة: التمييز	75
المحاضرة الرابعة عشرة: الاستثناء	82
خاتمة.....	87
فهرس المصادر والمراجع.....	88
فهرس الموضوعات.....	92